رجال من مصر.. ومواقف لها تاريخ!

توثيق: دكتور علي السلمي

الجزء التاسع

الزعامة الوطنية الصادقة ومقاومة المحتل الأجنبي (1)

سعد زغلول

2025

تمهيد

بعد الانتهاء من كتاب " رسائل إلى أهل بلدي" الذي ضمنته عشر رسائل ، قررت أن يكون كتابي القادم عن " رجال من مصر . . .ومواقف لها تاريخ"، والهدف هو عرض نماذج لرجال من مصر " صدقوا ما عاهدوا الله عليه، فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر، وما بدلوا تبديلا " .

هؤلاء الرجال كانوا يتسابقون في حبهم لمصر ويتنافسون في العمل من أجلها غير عابئين بما يتعرضون له من مخاطر وما يلاقونه من كثير من حكام مصر الذين كانوا يجهدون في رفضهم تلك النوعية من الرجال التي كانت ، وما تزال مصر ، هي " أم الدنيا" التي يفتدونها بأرواحهم.

https://youtu.be/sorbYGwLu9U

https://youtu.be/SJS2TKsmq6I?si=3CJ9BK5apXN_VV28

1. مقدمة

تعاني مصر منذ سنوات مشكلات اقتصادية واجتماعية وتقنية تبلورت في تراجع مستمر في مستوى جودة الحياة Quality of Life لقطاع كبير من المصريين، وتتمثل أهم مظاهر ذلك التدني في ارتفاع نسبة المصريين تحت خط الفقر إلى ما لا يقل عن 22% من السكان، وأن من بين ما يقرب من خمسة آلاف قرية في مصر هناك ألف قرية وصفت بأنها الأشد فقراً ويقل مستوى الدخل بين سكانها كثيراً عن المتوسط الوطني.

من جهة أخرى، بات من الواضح أن المرافق العامة للدولة قد تآكلت لدرجة الانهيار خلال الثلاثين عاما الماضية؛ التعليم والصحة والنقل، وكان للانفلات الأمني الذي أعقب ثورة الخامس والعشرين من يناير وانهيار جهاز الشرطة أثر كبير في تفاقم حالة الانهيار في مستويات الخدمات العامة وتكرار حدوث الأزمات في توفير السلع الضرورية لحياة الناس، بحيث يمكن القول بأن أجهزة الخدمات العامة أصبحت عاجزة عن أداء دورها بكفاءة.

وكان انتشار صور الفساد على كافة المستويات وفي جميع مجالات الحياة وتعدد حالات الفساد بين كبار المسئولين في الدولة وأعضاء الحزب الوطني الديمقراطي المنحل، من أهم أسباب تفجر الثورة الشعبية والمطالبة بإسقاط نظام مبارك.

وكان اغتصاب أراضي الدولة من أبرز صور الفساد الذي مكّن رجال الأعمال المرتبطين بعلاقات وطيدة مع الحزب الحاكم في النظام السابق. وشهد المصريون صوراً فجة لتضارب المصالح بين أهل الحكم ومن يوالونهم من رجال الأعمال والمستفيدين من الأوضاع القائمة، وتضاءلت مشاركة مؤسسات المجتمع المدني وممثلي طوائف وشرائح الشعب الأقل حظاً في توجيه السياسات والقرارات المصيرية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

كما تم تبديد الموارد الوطنية غير المتجددة وفي مقدمتها الغاز الطبيعي، والتخلص من معظم شركات قطاع الأعمال العام بأسعار متدنية. وغلب التوجه نحو استنزاف الموارد الوطنية الظاهرة أو المتاحة وبأساليب تقليدية لا تراعي متطلبات الحفاظ عليها وتوظيفها في أحسن المجالات ذات القيمة المضافة الأعلى، وساد القصور في البحث عن مصادر جديدة ومتجددة للموارد الوطنية، والتقصير الواضح في الكشف عن الفرص المتاحة للتنمية المستدامة، وكذا التقصير في استثمار ما يتضح من تلك الفرص. وانصرفت الدولة عن تنفيذ برنامج وطني طموح وشامل لتنمية وتعمير سيناء ليس فقط التزاماً باعتبارات الأمن القومي ولكن تحقيقاً للضرورة الملحة التي طال إهمالها وهي الخروج من الوادي الضيق إلى الآفاق الرحبة.

وكان من أبرز سمات في نظام مبارك، تقليدية التشخيص الرسمي للمشكلات الوطنية، وانحصار الحلول الحكومية في إجراءات قصيرة الأجل تتعامل مع ظواهر المشكلات أكثر مما تهاجم أسبابها الجذرية. كما انحصر الفكر الحكومي ومشروعات التنمية المبنية في حدود الفترة القصيرة وغابت الدراسات المستقبلية وتم إغفال طرح سيناريوهات بديلة للوصول إلى مستقبل مخطط ومستهدف.

وكان التعامل غير العلمي والعقلاني مع الثروة المحورية للوطن وهي الثروة البشرية هو السمة الغالبة على سياسات الحكم في النظام السابق، مما أدى إلى إهدار فرص تنميتها وتوظيفها وإطلاق طاقاتها الخلاقة، إذ ينحصر التفكير الرسمي في اعتبار الثروة البشرية بأنها قوة استهلاك وإغفال طاقاتها الابتكارية الخلاقة وإمكانياتهم في استثمار فرص التنمية المستدامة بالفكر والعلم.

وتفاقمت مشكلات الشباب – وهم النسبة الأكبر من السكان – وانتشرت البطالة بينهم وتصاعدت احتمالات زيادة معدلاتها في الفترات القادمة بسبب فقدان عدد كبير من العاملين وظائفهم بسبب بيع شركات قطاع الأعمال وتطبيق نظام المعاش المبكر وتراجع معدلات خلق وظائف جديدة بسبب تراخي الاستثمارات، كما تسهم في زيادة نسبة البطالة عودة كثير من المصريين العاملين في الخارج نتيجة الأزمة

المالية العالمية وتأثيراتها على منطقة الخليج وغيرها من الدول العربية التي كانت تستوعب أعداداً كبيرة من المصريين. كما تدني مستوى العمالة الحرفية والمهنية وغابت منظومة متكاملة لتدريب ورفع كفاءة العامل المصري، وافتقدت الجدوى من مئات مراكز التدريب ومؤسسات التعليم الفني.

لقراءة التمهيد اضغت علامة pdf

PDF

سماعيل فهمي.fdp

رجال مصر منبع الفكر والإبداع

مصر عظيمه بفضل الله ثم بجهود أبناءها

أولا: سعد زغلول[1]

1. تقرير موقع "المعرفة" عن الزعيم سعد زغلول

Zaghloul in 1925

Prime Minister of Egypt	
في المنصب :	24 Novmeber 1924 – 26 January 1924
العاهل	Fuad I
سبقه	Yahya Ibrahim Pasha
خلفه	Ahmad Ziwar Pasha
Minister of Justice	
في المنصب :	1910 – 1912

[1] سعد زغلول – المعرفة

العاهل	Abbas II
Minister of Education	
في المنصب : 28 October 1906 -23 Febreuary 1910	
العاهل	Abbas II
تفاصيل شخصية	
وُلِد	يوليو 1859 أبيانة، محافظة الغربية
توفي	23 أغسطس 1927 القاهرة Cairo, Kingdom of Egypt
المثوى	Mausoleum of Saad Zaghloul , Cairo
الحزب	Wafd Party
الزوج	صفية زغلول
الوظيفة	السياسة، المحاماة

سعد زغلول يوليو 1859م – 23 أغسطس 1927م) زعيم مصري و قائد ثورة 1919 . بزعيم الأمة، وأطلق على بيته "بيت الأمة" وعلى زوجته صفية زغلول أم المصريين. He was the leader of Egypt's nationalist Wafd Party, and served as the first Honorary President of Al Ahly SC.

campaign with the goal of achieving independence for Egypt civil disobedience He led a ,Egyptian Revolution of 1919 He played a key role in the [1]. from British rule (Sudan (and Unilateral Declaration of Egyptian as well as played a role in prompting the British from 26 January 1924 to Egypt in 1922. He served as Prime Minister of Independence .24 November 1924

مقالة مفصلة: سعد زغلول رؤية أخرى

النشأة

وُلد عام 1858 في قرية أبيانة مركز فوة التابعة وقتذاك لمديرية الغربية، وكان والده الشيخ إبراهيم زغلول رئيس مشيخة القرية أي عمدتها، أما والدته فهي السيدة مريم بنت الشيخ عبده بركات أحد كبار الملاك، وخاله الذي كفله هو عبد الله بركات والد فتح الله بركات. بدأ تعليمه في الكُتاب حيث تعلم القراءة والكتابة وحفظ القرآن. [2] وتوفي والده وهو في الخامسة من عمره، فتعهد خاله بتربيته، وبعد الإنتهاء من تعليم القرآن الكريم ومبادئ الحساب في الكتاب وفي عام 1870 التحق بالجامع الدسوقي لكي يتم تجويد القرآن، ثم التحق بالأزهر عام 1873 ليتلقى علوم الدين. كذلك فقد تتلمذ على يد المصلح الديني الكبير الشيخ الإمام محمد عبده فشب بين يديه كاتباً خطيباً، أديباً سياسياً، وطنياً، إذ كان صديقا له رغم العشر سنوات التي كانت تفصل بينهما في العمر.

تمثال سعد زغلول في الاسكندرية

الحياة العملية

عمل سعد في "الوقائع المصرية" حيث كان ينقد أحكام المجالس الملغاة ويلخصها ويعقب عليها، ورأت وزارة البارودي ضرورة نقله إلى وظيفة معاون بنظارة الداخلية ومن هنا تفتحت أمامه أبواب الدفاع القانوني والدراسة القانونية، وأبواب الدفاع السياسي والأعمال السياسية، ولم يلبث على الاشتغال بها حتى ظهرت كفاءته ومن ثم تم نقله إلى وظيفة ناظر قلم الدعاوى بمديرية الجيزة.

PDF

300274 - مذكرات سعد زغلول_text.pdf

لقراءة مذكرات سعد زغلول اضغط علامة PDF

شارك في الثورة العرابية وحرر مقالات ضد الاستعمار الانجليزي، حض فيها على الثورة، ودعا للتصدي لسلطة الخديوي توفيق التي كانت منحازة إلى الانجليز وعليه فقد وظيفته.

عمل بالمحاماة، غير أن العمل فيها في ذلك الحين كان شبهة، ولكن سعد استطاع أن يرتفع بمهنة المحاماة حتى علا شأنها، حيث انتخب قضاه من المحامين، وكان أول محامٍ يدخل الهيئة القضائية.

يُعد سعد زغلول حجر الزاوية في إنشاء نقابة المحامين عندما كان ناظراً للحقانية وهو الذي أنشاء قانون المحاماة 26 لسنة 1912 .

الحياة السياسية

ثورة 1919

مقالة مفصلة: ثورة 1919

عقب اندلاع الحرب العالمية الأولى، تم وضع مصر تحت الحماية البريطانية، وظلت كذلك طوال سنوات الحرب التي انتهت في نوفمبر عام 1918. حيث أُرغم فقراء مصر خلالها على تقديم العديد من التضحيات المادية والبشرية . فقام سعد واثنين آخرين من أعضاء الجمعية التشريعية (علي شعراوي وعبدالعزيز فهمي) بمقابلة المندوب السامي البريطاني مطالبين بالاستقلال، وأعقب هذه المقابلة تأليف الوفد المصري، وقامت حركة جمع التوكيلات الشهيرة بهدف التأكيد على أن هذا الوفد يمثل الشعب المصري في السعي إلى الحرية.

طالب الوفد بالسفر للمشاركة في مؤتمر الصلح لرفع المطالب المصرية بالاستقلال، وإزاء تمسك الوفد بهذا المطلب، وتعاطف قطاعات شعبية واسعة مع هذا التحرك، قامت السلطات البريطانية بالقبض على سعد زغلول وثلاثة من أعضاء الوفد هم محمد محمود وحمد الباسل وإسماعيل صدقي، وترحيلهم إلى مالطة في 8 مارس 1919 .

في اليوم التالي لاعتقال سعد زغلول وأعضاء الوفد، أشعل طلبة الجامعة في القاهرة شرارة التظاهرات. وفي غضون يومين، امتد نطاق الاحتجاجات ليشمل جميع الطلبة بما فيهم طلبة الازهر. وبعد أيام قليلة كانت الثورة قد اندلعت في جميع الأنحاء من قرى ومدن. ففي القاهرة قام عمال الترام بإضراب مطالبين بزيادة الأجور وتخفيض ساعات العمل وتخفيف لائحة الجزاءات والحصول على مكافأة لنهاية الخدمة وغيرها من المطالب. وفشلت محاولات السلطات الاستعانة بعمال سابقين لتشغيل الخدمة، وتم شل حركة الترام شللاً كاملا. تلا ذلك إضراب عمال السكك الحديدية، والذي جاء عقب قيام السلطات البريطانية بإلحاق بعض الجنود للتدريب بورش العنابر في بولاق للحلول محل العمال المصريين في حالة إضرابهم، مما عجّل بقرار العمال بالمشاركة في الأحداث. ولم يكتف هؤلاء بإعلان الإضراب، بل قاموا بإتلاف محولات حركة القطارات وابتكروا عملية قطع خطوط السكك الحديدية – التي أخذها عنهم الفلاحون وأصبحت أهم أسلحة الثورة. وأضرب سائقو التاكسي وعمال البريد والكهرباء والجمارك. تلا ذلك إضراب عمال المطابع وعمال الفنارات والورش الحكومية ومصلحة الجمارك بالاسكندرية. وكان ملحوظا الارتباط الوثيق بين مشاركة العمال في الحركة وبين المطالب النقابية في العديد من حالات الإضراب، وهو ما حدث على سبيل المثال في حالة إضراب عمال ترام الأسكندرية ومصلحة الجمارك والبريد، حيث سبق الإضراب رفع هؤلاء العمال مطالب بزيادة الأجور وتحسين شروط العمل. ولم تتوقف احتجاجات المدن على التظاهرات وإضرابات العمال، بل قام السكان في الأحياء الفقيرة بحفر الخنادق لمواجهة القوات البريطانية وقوات الشرطة، وقامت الجماهير بالاعتداء على بعض المحلات التجارية وممتلكات الأجانب وتدمير مركبات الترام.

ولم تكن الحركة في الأقاليم بأقل منها في القاهرة والأسكندرية، بل أنها كانت أكثر حدة وعنفا. فقامت جماعات الفلاحين بقطع خطوط السكك الحديدية في قرى ومدن الوجهين القبلي والبحري،

ومهاجمة أقسام البوليس في المدن والنصدي بلا تردد لكل من تحاول الوقوف في وجههم. ففي الحوامدية قامت مجموعة من الفلاحين بمهاجمة خط السكك الحديدية المؤدي إلى معمل تكرير السكر مما أدى إلى توقفه عن العمل وإلى وإضراب عماله. وفي قليوب قام آلاف الفلاحين بتدمير خط السكة الحديد. وفي الرقة والواسطى في الوجه القبلي، قامت جماعات الفلاحين بمهاجمة خطوط السكك الحديدية ونهب القطارات وإحراق محطة السكة الحديد وهاجموا الجنود البريطانيين. وفي منيا القمح أغار الفلاحون من القرى المجاورة على مركز الشرطة وأطلقوا سراح المعتقلين. وفي دمنهور قام الأهالي بالتظاهر وضرب رئيس المدينة بالأحذية وكادوا يقتلونه عندما وجه لهم الإهانات. وفي الفيوم هاجم البدو القوات البريطانية وقوات الشرطة عندما اعتدت هذه القوات على المتظاهرين. وفي اسيوط قام الأهالي بالهجوم على قسم البوليس والاستيلاء على السلاح، ولم يفلح قصف المدينة بطائراتين في إجبارهم على التراجع. وفي قرية دير مواس بالقرب من اسيوط، هاجم الفلاحون قطارا للجنود الانجليز ودارت معارك طاحنة بين الجانبين. وعندما أرسل الانجليز سفينة مسلحة إلى أسيوط، هبط مئات الفلاحين إلى النيل مسلحين بالبنادق القديمة للاستيلاء على السفينة. وفي بعض القرى قام الفلاحون الفقراء بمهاجمة ونهب ممتلكات كبار الملاك مما أدخل الرعب في نفوس هؤلاء الأخيرين. ولا يتسع المجال هنا لسرد المزيد من التفاصيل، لكن يمكن القول أن ما سبق ليس سوى أمثلة قليلة لما قامت به الجماهير خلال الثورة. لكن أهمية هذه الأمثلة هي أنها تفند المزاعم السائدة حول أن المصريين هم شعب سمته الخنوع والاستسلام وتسهل قيادته في كل العصور.

وكان رد فعل القوات البريطانية عنيفا إلى الحد الذي يمكن فيه القول أن ما قامت به هذه القوات وأعوانها من الشرطة ضد المصريين خلال الثورة كان من أفظع أعمال العنف الذي لاقاه المصريون في التاريخ الحديث. منذ الايام الأولى، كانت القوات البريطانية هي أول من أوقع الشهداء بين صفوف الطلبة

أثناء المظاهرات السلمية في بداية الثورة. وعقب انتشار قطع خطوط السكك الحديد، اصدرت السلطات بيانات تهدد بإعدام كل من يساهم في ذلك، وتحرق القرى المجاورة للخطوط التي يتم قطعها. وتم تشكيل العديد من المحاكم العسكرية لمحاكمة المشاركين في الثورة. ولم تتردد قوات الأمن في حصد الأرواح بشكل لم تختلف أحيانا عن المذابح، كما حدث في الفيوم عندما تم قتل أربعمائة من البدو في يوم واحد على أيدي القوات البريطانية وقوات الشرطة المصرية. ولم تتردد القوات البريطانية في تنفيذ تهديداتها ضد القرى، كما حدث في قرى العزيزية والبدرشين والشباك وغيرها، حيث أُحرقت هذه القرى ونُهبت ممتلكات الفلاحين، وتم قتل وجلد الفلاحين واغتصاب عدد من النساء.

انخفضت حدة ثورة 1919 في أبريل عقب قرار السلطات البريطانية بإطلاق سراح أعضاء الوفد والسماح لهم بالسفر لعرض مطالب مصر في مؤتمر الصلح. فعقب إصدار هذا القرار، والذي جاء تاليا لأسابيع من العنف الهائل من جانب السلطات في مواجهة الشعب، بدأت تهدأ الاحتجاجات شيئا فشيئا، وذهب الوفد إلى فرنسا لحضور المؤتمر الذي اعترفت الأطراف المسيطرة فيه، وأهمها الولايات المتحدة ممثلة في الرئيس ولسون، بالحماية البريطانية على مصر، مما كان بمثابة ضربة كبرى لنهج التفاوض. إلا أن ذلك لم يثن الوفد عن الاستمرار في المفاوضات العقيمة لسنوات طويلة.

أجبرت الثورة الشعبية الاحتلال الإنجليزي على الإفراج عن سعد وصحبه. الوفد ذهب إلى فرساي إلا أن المؤتمر لم يتطرق للمسألة المصرية. الوفد المصري عاد وأصبح نواة لحزب جديد. ثم جرت انتخابات تشريعية فاز فيها مرشحو سعد بغالبية مقاعد البرلمان، وشكل سعد الوزارة التي تعد أول وزارة شعبية في مصر.

وكانت ثورة 1919 هي المرة الوحيدة التي قامت فيها حركة شعبية على نطاق شمل البلد بأكمله وشاركت فيها جميع الطبقات التي أجمعت على مطلب واحد هو الاستقلال. في هذا السياق، أصبح من الشائع بين

القلائل الذين اهتموا بثورة 1919 أن يتخذوا من الإجماع الشعبي على القضية الوطنية آنذاك مبررا لخلق تصور لا يرى في الثورة سوى انتفاضة شعبية لتحقيق المطالب الوطنية، ومن ثم لتجاهل أي بعد طبقي للثورة يربط بينها وبين حالة الفقر والحرمان التي خلفتها أربعة سنوات من الحرب، ولتجاهل أهمية حركة الجماهير من أسفل وما كشفت عنه من انقسامات داخل القوى المشاركة في الثورة.

رئاسة الوزراء

فاز في أول إنتخابات عامة تجرى في ظل الدستور الصادر عام 1923. نال أنصاره 195 مقعداً من 214 وفاز أحدهم في دائرة كان خصمه فيها رئيس الوزراء يحيى باشا إبراهيم الذي أشرف على الإنتخابات. كان سعد زغلول في الثانية والسبعين.

بدأ سعد حكمه . . لم يأمر بمنع مظاهرات التأييد له وقيل أنه أصدر أوامر بعدم التعرض للمتظاهرين.

واجتمع مجلس الوزراء لأول مرة ليصدر قراراته بإحالة محمد مقبل باشا محافظ الإسكندرية إلى المعاش وتعيين بدله . . وكان السبب في ذلك أن مقبل باشا كان مديراً لأسيوط عندما زارها سعد عام 1921 فلم يستقبله إستقبالاً حسناً بناء على أمر الحكومة القائمة، ووقعت في أثناء الزيارة عدة حوادث صدام بين رجال الحكومة وأنصار سعد . .

كان سعد ينظر حوله فيجد أعداءه أو أعداء الشعب – كما يرى – يشغلون المناصب الكبرى وهو لا يطمئن إليهم ولذلك يقول في صراحة أنه يريد أن تكون الحكومة زغلولية لحماً ودماً.

وهو يريد أن يعرض أنصاره عما قاسوه خلال سنوات الثورة وما بعدها. يريد لهم أن يحتلوا الوظائف الكبرى كما احتل الأفندية – في عهده – مناصب الوزراة بدلاً من الباشوات، وهو يعتقد أن أتباعه أحق

لهذه المناصب من أتباع أحزاب الأقليات أو الإنجليز، ثم أنه يرى أن هؤلاء الموظفين المعزولين كانوا حزباً على الشعب عندما نكلوا بسعد . في أثناء الكفاح والنضال وخلال المعركة!

في 24 يناير 1924، شكل سعد زغلول أول وزارة يرأسها مصري من أصول ريفية، وسميت وزارة الشعب. وكانت غصة في حلق الملك فؤاد الذي ناصبها العداء.[3]

حدد موعد إفتتاح البرلمان – 15 مارس 1924 – ووجهت الدعوة إلى جميع الصحف لإيفاد مندوبين عنها لحضور الحفل واستثنيت "السياسة" فلم يدعها رئيس مجلس النواب أحمد مظلوم باشا .

عرض سعد باشا برنامج وزارته وكان يهدف إلي التخلص من التحفظات الأربعة في تصريح 28 فبراير التي كانت تعوق الاستقلال التام لمصر، فطرح سعد زغلول المطالب الوطنية وهي:

1. الاستقلال التام بجلاء القوات الانجليزية عن البلاد .
2. قيام مصر بمسؤلياتها في حماية قناة السويـــــــــس .
3. حرية الحكومة المصرية في وضع سياستها الخارجية .
4. الحكومة المصرية هي التي تتولي شئون الأقليات والأجانب .

ولكن الحكومة البريطانية رفضت هذه المطالب وناصبت وزارة سعد العداء . وجاءتها الفرصة عندما قام أحد المصريين بدافع الوطنية باغتيال سردار الجيش المصري في السودان سير لي ستاك وهو في القاهرة، فإستغلت الحكومة البريطانية هذا الحادث ووجه لورد اللنبي إنذاراً لوزارة سعد زغلول يطالب فيه:

1. أن تقدم الحكومة المصرية اعتذاراً عن هذه الجريمة .
2. أن تقدم مرتكبي هذه الجريمة والمحرضين عليها للمحاكمة والعقاب .
3. أن تقدم تعويضاً مقداره نصف مليون جنيه استيرليني للحكومة البريطانية .
4. أن تسحب القوات المصرية من السودان .

5. أن تقوم بزيادة مساحة الأراضي المزروعة قطناً في السودان.

كان الإنجليز يهدفون من هذا الإنذار إبعاد مصر عن السودان لتنفرد به بريطانيا ووضع السودان ومصر في تنافس اقتصادي حول محصول القطن وظهور إنجلترا بمظهر المدافع عن مصالح السودان إزاء مصر.

وافق سعد زغلول على النقاط الثلاثة الأولى ورفض الرابعة. فقامت القوات الإنجليزية بإجلاء وحدات الجيش المصري بالقوة من السودان، فتقدم سعد زغلول باستقالته.

بعد استقالة سعد زغلول، قام الملك فؤاد بتكليف زيور باشا برئاسة الوزارة كما قام بحل البرلمان. ولكن نواب البرلمان اجتمعوا خارج البرلمان وقرروا التمسك بسعد زغلول في رئاسة الوزراء. فقامت الحكومة البريطانية بإرسال قطع بحرية عسكرية قبالة شواطئ الأسكندرية في مظاهرة تهديدية، لذلك قرر سعد زغلول التخلي عن فكرة رئاسة الوزراء حتى لا يعرض مصر لنكبة أخرى مثل ما حدث عام 1882.

حكومته

"تشكيل الحكومة من 24 يناير 1924 – 24 نوفمبر 1924"[4]

الوزير	الوزارة
أحمد باشا زيور	وزير بلا وزارة
أحمد باشا ماهر	وزارة المعارف العمومية
أحمد مظلوم	وزارة الأوقاف، وزارة الزراعة
حسن باشا حسيب	وزارة الحربية والبحرية
سعد باشا زغلول	وزارة الداخلية

علي الشمسي	وزارة المالية
محمد باشا توفيق نسيم	وزارة المالية
محمد باشا فتح الله بركات	وزارة الداخلية، وزارة الزراعة
محمد باشا نجيب الغرابلي	وزارة الأوقاف، وزارة الحقانية
محمد سعيد باشا	وزارة الحقانية، وزارة المعارف العمومية

وفاته

ضريح سعد زغلول

توفى سعد زغلول في 23 أغسطس 1927، توفي زعيم الأمة سعد زغلول[5] ودفن في ضريح سعد الذي شيد عام 1931 ليدفن فيه زعيم الأمة وقائد ثورة 1919 ضد الاحتلال الانجليزي. فضلت حكومة عبدالخالق ثروت وأعضاء حزب الوفد الطراز الفرعوني حتى تتاح الفرصة لكافة المصريين والأجانب حتى لا يصطبغ الضريح بصبغة دينية يعوق محبي الزعيم المسيحيين والأجانب من زيارته ولأن المسلمين لم يتزوقوا الفن الفرعوني وكانوا يفضلون لو دفن في مقبرة داخل مسجد يطلق عليه أسمه فأهملوه حتى اتخذ الدكتور عبد الرحيم شحاتة محافظ القاهرة قرارا بترميمه على نفقة المحافظة كما وضعه على الخريطة السياحية للعاصمة.

والأرض التى بنى عليها الضريح كان سعد زغلول باشا زغلول اشترى الأرض المقام عليها الضريح عام 1925 م وذلك قبل وفاته بعامين ليقيم عليها ناديا سياسيا لحزب الوفد الذي أسسه ليكون مقرا بديلا

للنادي الذي استأجرة كمقر للحزب في عمارة «سافوي» بميدان سليمان باشا – وسط القاهرة – وقامت حكومة زيوار باشا بإغلاقه، وهذه الأرض يطل عليها من بيته ومساحته 4815 مترا مربعا وكلف سعد زغلول باشا كل من فخري بك عبد النور وسينوت بك حنا عضوا الوفد بالتفاوض مع بنك اثينا وهو الجهة المالكة للأرض ، ولكن حكومة زيوار أوعزت للبنك بعدم البيع عنداً في سعد زغلول حتى لا يستخدم الأرض في اقامة مقر لحزب سياسي.

ويوم 23 أغسطس عام 1927 اجتمعت الوزارة الجديدة في ذلك الوقت برئاسة عبد الخالق باشا ثروت وقررت تخليد ذكرى الزعيم سعد زغلول وبناء ضريح ضخم يضم جثمانه على أن تتحمل الحكومة جميع النفقات وبدأ تنفيذ المشروع ودفن سعد باشا في مقبرة مؤقتا بمدافن الامام الشافعي لحين اكتمال المبنى، كما أقامت حكومة عبد الخالق ثروت تمثالين له أحدهما بالقاهرة والآخر بالاسكندرية.

وإكتمل هذا البناء في عهد وزارة اسماعيل باشا صدقي عام 1931 وكان من خصوم سعد زغلول فحاول جعل الضريح الضخم لشخص لواحد واقترح تحويل الضريح الى مقبرة كبرى تضم رفات كل الساسة والعظماء ولكن صفية زغلول الملقبة بـ «أم المصريين» وزوجة سعد زغلول رفضت بشدة هذا الاقتراح وأصرت على أن يكون الضريح خاصاً بسعد فقط وفضلت ان يظل جثمانه في مقابر الامام الشافعي الى ان تتغير الظروف السياسية وتسمح بنقله في احتفال يليق بمكانته التاريخية كزعيم للأمة.

وفي عام 1936 تشكلت حكومة الوفد برئاسة مصطفى باشا النحاس وطلبت أم المصريين لنقل جثمان سعد باشا الى ضريحه بشارع الفلكي والذي يطل عليه بيت الأمة وحدد النحاس باشا يوم 19 يونيو عام 1936 للاحتفال بنقل رفات زعيم الأمة بعد أن ظل في مقبرة الامام الشافعي تسعة أعوام تقريبا وفي اليوم السابق للاحتفال ذهب النحاس باشا مع بعض رفاق سعد زغلول الى المقبرة سرا للاطمئنان على رفاته قبل نقلها ظناً منهما أنه لبما حدث أو تحدث شيئاً لرفاة زعيم الأمة ، وكان معهما محمود فهمي

النقراشي باشا ومحمد حنفي الطرزي باشا والمسئول عن مدافن الامام الشافعي ولفوا جسد الزعيم الراحل في أقمشة حريرية ووضعوه في نعش جديد ووضعوا حراسة على المكان حتى حضر كل من أحمد باشا ماهر رئيس مجلس النواب ومحمود بك بسيوني رئيس مجلس الشيوخ في السادسة من صباح اليوم التالي ثم توالى الحاضرين إلى المقبرة من الوزراء والنواب والشيوخ وحمل النعش على عربة عسكرية تجرها 8 خيول واخترق موكب الجنازة للمرة الثانية القاهرة من الامام الشافعي حتى وصل الى موقع الضريح بشارع الفلكي وكان قد أقيم بجواره سرادق ضخم لاستقبال كبار رجال الدولة والمشيعين من أنصار سعد وألقى النحاس باشا كلمة مختارة في حب زعيم الأمة جددت أحزان الحاضرين ودمعت عيناه وبكت أم المصريين بكاء شديداً ونقلت صحافة مصر تفاصيل نقل الجثمان إلى الضريح وكتبت مجلة «المصور» تفاصيل نقل الجثمان تحت عنوان «سعد يعود الى ضريحه منتصرا»

وقد قام بتصميم لبضريح على الطراز الفرعوني المهندس المعماري الشهيد مصطفى فهمي كما أشرف على بنائه ، وتقدر المساحة الاجمالية للمشروع 4815 مترا مربعا ، أما الضريح فيحتل مساحة 650 مترا ويرتفع حوالي 26 مترا على أعمدة من الرخام الجرانيت وحوائطه من الحجر، وللضريح بابان أحدهما يطل على شارع منصور وهو من الخشب المكسو بالنحاس وارتفاعه ستة أمتار ونصف وهو نسخة طبق الأصل من الباب الآخر المطل على شارع الفلكي وتغطي حوائط المبنى من الخارج والداخل بطبقة من الرخام الجرانيت بارتفاع 255سم كما ان السلالم مكسوة أيضا بنفس النوع من الرخام، وتحاط الضريح بدرابزين من النحاس والحديد والكريتال.

الأزمة السياسية إثر وفاة سعد زغلول

في الثالث والعشرين من أغسطس 1927، توفي زعيم الأمة سعد زغلول ونعاه مجلس الوزراء قائلاً «مجلس الوزراء ينعي إلي الأمة المصرية مع الأسف الشديد والحزن العميق حضرة صاحب الدولة الرئيس الجليل

وزعيم الأمة العظيم ورئيس مجلس النواب سعد زغلول باشا فقد وافاه القدر المحتوم حوالي العاشرة مساء اليوم الثلاثاء». [6]

وفي 26 سبتمبر من العام نفسه، أيدت الهيئة الوفدية مصطفي النحاس خليفة لسعد زغلول، كان هذا في عهد الملك فؤاد، وفي أكتوبر سافر عبدالخالق ثروت إلي لندن لاستكمال المفاوضات، ثم عاد لافتتاح البرلمان في دورته الجديدة في 17 نوفمبر، وألقي خطاب العرش واختير مصطفي النحاس خلفاً لسعد زغلول رئيساً للبرلمان.

وفي 4 مارس من عام 1928، تصورت بريطانيا أنه بوفاة راعي هذه المفاوضات «سعد باشا» زالت العقبة الكؤود في إبرام أي معاهدة مع مصر، فطلبوا من عبد الخالق ثروت أن يمضي في إبرام المعاهدة، ورفض النحاس الاتفاق وكذلك مجلس الوزراء، وقالوا إن المعاهدة لا تثق واستقلال البلاد وسياستها، وتجعل الاحتلال شرعياً . . ورأي ثروت أن مهمته انتهت فقدم استقالته.

وفي 28 فبراير 1928 وفي وزارة عبد الخالق ثروت أيضاً، وضع حجر الأساس لمباني الجامعة الجديدة في الجيزة، وفي 17 مارس 1928، تم تأليف وزارة النحاس باشا بعدما عهد له الملك فؤاد بالأمر.

كانت قد تألفت من جعفر والي باشا للحربية ومصطفي النحاس للرئاسة والداخلية وواصف بطرس غالي باشا للخارجية ومحمد نجيب الغرابلي للأوقاف وعلي الشمسي باشا للمعارف وأحمد محمد خشبة باشا للحقانية «العدل» ومحمد محمود باشا للمالية ومحمد صفوت باشا للزراعة وإبراهيم فهمي كريم باشا للأشغال ومكرم عبيد للمواصلات . .

وكان الإنجليز والملك فؤاد يعدان العدة للإطاحة بهذه الوزارة للقضاء علي ما بقي من روح وطنية، فإذا بالطرفين يفاجآن بأن هذه الحكومة ورغم غياب سعد في أشد صلابة وعنفاً، وكش الصدام بين المندوب السامي وهذه الوزارة.

وفي التاسع والعشرين من أبريل عام 1928، أثار الإنجليز أزمة قانون الاجتماعات إذ طالبوا بإسقاطه، رغم أنه كان في مراحله الأخيرة في مجلس الشيوخ، وأرسل المندوب السامي لويد المذكرة التي يقول نصها: «أتشرف بإخبار دولتكم بأن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية في بريطانيا العظمي قد راقبت بمزيد من الاهتمام ما يبدو من رغبة الحكومة المصرية المتزايدة في المضي في تشريع مؤثر في الأمن العام.. «إلي قوله»..

وإني الآن مكلف من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية بأن أطلب إلي دولتكم كرئيس للحكومة البريطانية، أن تتخذوا الإجراءات اللازمة لمنع مشروع القانون المنظم للاجتماعات العامة والمظاهرات من أن يصبح قانوناً».

فأرسلت الحكومة رداً برفض هذا الطلب وهذا الإنذار معاً.. وقالت إن تشريع مثل هذا القانون لا يعرض أمن الأجانب للخطر.

وفي 30 مايو عام 1928، تم توقيع معاهدة بين الأفغان ومصر، وفي 17 يونيو من العام نفسه تمت المؤامرة، بالاتفاق بين الإنجليز والسراي والأحرار الدستوريين، علي ضرب حكومة النحاس باشا باعتبارها حكومة وطنية.

فاستقال محمد محمود باشا يوم 17 يونيو كان آنذاك وكيل حزب الأحرار الدستوريين وبعدها بيومين استقال جعفر والي باشا وتفجرت زوبعة قضية سيف الدين إذ نشرت الصحف ما سمي وقتها «وثائق سيف الدين».. وسيف الدين، هذا أحد أمراء العائلة المالكة الذي كان محجوراً علي أملاكه، فعهد في فبراير 1927 إلي مصطفي النحاس «المحامي» آنذاك، للمرافعة عنه للحصول علي حقوقه، وتعاون مع النحاس ويصا واصف وجعفر والي، واتخذ من هذا الموضوع تكئة للتشهير بالنحاس بزعم أن الألقاب كانت باهظة.

وكانت النتيجة بعد تعاقب الاستقالات، أن قام الملك فؤاد في 25 يونيو بإقالة وزارة مصطفي النحاس وبعد يومين، كلف محمد محمود باشا بتأليف وزارة جديدة وكان أعضاء الوزارة محمد محمود باشا للرئاسة والداخلية وجعفر والي للحربية والأوقاف وعبد الحميد سليمان باشا للمواصلات وأحمد محمد خشبة للحقانية «العدل» ويخلة المطيعي باشا «للزراعة» وعلي ماهر باشا للمالية وإبرهيم فهمي كريم باشا للأشغال وحافظ بك عفيفي للخارجية وأحمد لطفي السيد للمعارف «التعليم»، وسرعان ما كشفت هذه الوزارة عن عدائها للدستور والنظام النيابي، فقد بادرت في اليوم التالي بحل مجلسي النواب والشيوخ وتعطيل الدستور.

وقد ودعت هذه الوزارة ذلك العام «1928» بإجراءات قمعية وتعرض الجماهير المطالبون بعودة الحياة النيابية للضرب والقمع البوليسي. ولاغرو في ذلك.. أن عرفت وزارة محمد محمود بوزارة اليد الحديدية.

اسهاماته

تأسيس الجامعة المصرية

بعد انتهاء مؤتمر الصلح بحوالي سنتين، أسس سعد زغلول و أحمد لطفي السيد وزملاؤهم الجامعة المصرية، وكان النص الأول من شروط إنشائها هو:

ألا تختص بجنس أو دين، بل تكون لجميع سكان مصر على اختلاف جنسياتهم وأديانهم، فتكون واسطة للألفة بينهم.

تأسيس نقابة المحامين

حركة تحرير المـــرأة

يقول الدكتور محمد قطب في كتاب واقعنا المعاصر:

أثار كتاب "تحرير المرأة" معارضة عنيفة جعلت قاسم أمين ينزوي في بيته خوفاً أو يأساً، ويعزم على نفض يده من الموضوع كله. ولكن سعد زغلول شجعه وقال له: أمض في طريقك وسوف أحميك!.

يؤكد صلة سعد زغلول بالحركة النسائية سكرتيره في كتابه عن حياته، فقد ذكر أن سعداً هو الزعيم الحقيقي للحركة النسائية، مستشهداً بخطابه الذي ألقاه بمناسبة زيارة وفد مختلط من طلبة مدرسة الحقوق الفرنسية لمصر، ومنه:

"إنني من أنصار تحرير المرأة ومن المقتنعين به، لأنه بغير هذا التحرير لا نستطيع بلوغ غايتنا، ويقيني بهذا ليس وليد اليوم بل هو قديم العهد، فقد شاركت منذ أمد بعيد صديقي المرحوم قاسم بك أمين في أفكاره التي ضمنها كتابه الذي أهداه لي -يريد كتاب المرأة الجديدة-".

الحياة الشخصية

سعد زغلول مع زوجته صفية زغلول عام 1898

مقالة مفصلة: صفية زغلول

كانت صفية زغلول مثقفة ثقافة فرنسية، ويبدو من مسيرة زوجة سعد أنها أول زوجة زعيم سياسي عربي -تقريباً- تظهر معه في المحافل والصور، وكانت تلقب أم المصريين .

ويذكر الكاتب أن صفية زغلول هي الزعيمة النسائية الحقيقية، لكنها آثرت ألا تظهر ذلك، وأسندت هي وزوجها الأمر إلى هدى شعراوي التي عينها سعد رئيسة لجنة الوفد المركزية للسيدات سعد زغلول على أن سكرتير الزعيم يثبت- دون أن يدري- إدانة الزعيم والحركة النسائية وارتباطها بالاستعمار، وذلك في معرض حديثه عن صديقة سعد منيرة ثابت الملقبة الفتاة الثائرة وأول صحفية مصرية، فهو يقول: "كانت الوزارة الزيورية تضطهد الصحافة الوفدية وتغلق جرائدها واحدة بعد الأخرى، ولا تسمح لوفدي بأية رخصة جديدة، وعلى حين فجأة غابت الآنسة منيرة ثابت أياماً عن بيت الأمة، ثم عادت تحمل رخصتين لصحيفتين جديدتين باسم: الأمل ولسوار أولاهما عربية سياسية أسبوعية، والثانية فرنسية سياسية يومية، وقدمتهما للرئيس "سعد" لتكون رهن تصرفه، أما كيف حصلت على الرخصتين فلا أعرف عنه وإلى اليوم شيئاً" .

https://youtu.be/CNGlBGv_dOk?si=-QQqAuUv4mvWS3ua

6. وجدي زين الدين يكتب : سعد زغلول وأول وزارة دستورية[22]

تناقش هذه الحلقة التعاون المقصود بين القصر والوزارات الوفدية المختلفة، ابتداءً من وزارة الشعب التى شكلها الزعيم خالد الذكر سعد زغلول وانتهاء بآخر وزارة وفدية التى شكلها الزعيم خالد الذكر مصطفى النحاس.

وتتناول الحلقة الدور البريطانى الذى كان يشكل قطاعاً عريضاً فى حسابات القصر السياسية خاصة فى التعامل مع الوفد، ومن خلال رؤية الدكتور سامى أبو النور، والرجوع الى عدة مراجع أبرزها حوليات مصر السياسية لـ «أحمد شفيق»، وسعد زغلول سيرة وحياة للكاتب الكبير عباس محمود العقاد، ومذكرات فى السياسة المصرية للدكتور محمد حسين هيكل.

تعتبر وزارة سعد زغلول «وزارة الشعب» أولى الوزارات الدستورية التى تولت الحكم على مقتضى دستور 1923، ولم تكن الانتخابات التى دفعت بالوفد الى الحكم اختباراً لثقة الجماهير بالوفد فحسب، بل كانت أيضاً اختباراً حاسماً لنوايا القصر نحو الحكم الدستورى.

وعلى الرغم من قصر المسطح الزمنى لفترة تولى الوزارة الدستورية الأولى للحكم. وهو لا يتجاوز الشهور العشرة. الا أن البلاد شهدت صراعاً مريراً على السلطة بين القصر ذى النزعة الأوتوقراطية، والوفد الذى اقتعد لنفسه مكانة الصدارة فى البلاد بعد أن تزعم الحركة الوطنية وقبض على زمام الحكم فى آن واحد.

وعندما أجريت الانتخابات حقق الوفد فوزاً كاسحاً على خصومه، وكانت القواعد الدستورية تقضى بأن يقدم رئيس الوزارة القائمة استقالته إزاء فوز الوفد تمهيداً لتشكيل الوزارة الجديدة، وبالفعل قدم يحيى

---

[22] وجدى زين الدين يكتب: سعد زغلول وأول وزارة دستورية

ابراهيم استقالته فى «17يناير 1924»، إلا أن الملك أرجأ قبولها مؤقتاً الى حين قيامه بإجراء الاتصال والمشاورات اللازمة فى هذا الصدد.

كانت تلك هى أولى مناورات القصر، التى تمثلت فى تأجيل قبول استقالة الوزارة لحين انعقاد البرلمان، وذلك بغية ايجاد نوع من التوازن داخله بين القصر والوزارة الجديدة.

من جانب آخر عمد الملك فؤاد الى كسب تأييد الجانب البريطانى، فيشير نائب المندوب السامى الى أن «الملك يرغب فى بقاء الحكومة فى منصبها حتى انعقاد البرلمان، وأن الملك كاره لقبول الاستقالة، ولقد تلقيت رسالة من الملك يطلب منى الرأى فى مسألة بقاء وزارة يحيى ابراهيم، ولم أشأ أن أرجح رأياً على آخر».

ومع أن الجانب البريطانى كان يرى أن الملك فؤاد كان محقاً فيما يطلبه من بقاء وزارة يحيى ابراهيم، الا أن السياسة البريطانية قد بنت موقفها على عاملين:

أولهما:

أن موقف يحيى ابراهيم رئيس الوزراء لن يكون محتملاً، رغم تأييد الملك له، لأن هزيمته أمام سعد زغلول قد جعلته يفقد سلطاته واحترامه فى البلاد، ووجودهما أمر ضرورى حتى تتمكن الحكومة من مواجهة الأغلبية الساحقة، ورئيس الوزراء بدوره لا يمكنه الآن الاعتماد على تأييد حلفائه.

ثانيهما:

أن الدور الذى لعبه الإنجليز فى الماضى لحل الأزمة الوزارية سوف تجعل المصريين يحملونهم مغبة ما قد يحدث من جراء بقاء وزارة يحيى إبراهيم.

وما إن تبين للملك حياد الجانب البريطانى حتى أرسل الى القائم بأعمال المندوب السامى يبلغه بأنه قد أرجأ الموافقة على قبول استقالة وزارة يحيى باشا ابراهيم.

ولقد استهدف القصر من وراء ذلك الانفراد بتعيينات مجلس الشيوخ قبل تولى الوزارة الحكم حتى يكون هناك للقصر عضد قوى داخل البرلمان.

على أية حال ينبغى الاشارة الى أن الجانب البريطانى كان يشكل قطاعاً عريضاً فى حسابات القصر السياسية خاصة بصدد التعامل مع الوفد، ولا يعد من قبيل المبالغة القول إن حركة القصر السياسية قد تحددت بمرامى واتجاهات السياسة البريطانية، من ذلك أن دار المندوب السامى البريطانى كانت ترى فى الوفد. رغم اختلاف الوسائل والغايات معه. البديل الوحيد لديكتاتورية القصر، ومن ثم فقد راح المندوب السامى البريطانى يدعم علاقته بسعد زغلول ويحاول أن يبدد ظنونه، ويشرح له تفصيلاً موقف بريطانيا من الدستور ليبدو سعد أقل تشككاً عن ذى قبل.

من ناحية أخرى حرصت بريطانيا على الإبقاء على العلاقات طيبة بين القصر والوفد، مما دعا دار المندوب السامى بالقاهرة الى أن تطلب من وزير خارجيتها أن يباشر نفوذه فى لندن لمنع جريدة التايمز من التعريض بالعرش والإيقاع بينه وبين الوفد، عندما وصفت تلك الجريدة تولى الوفد للحكم بأنه تهديد للعرش.

والحقيقة أن لقاء سعد زغلول بالملك فؤاد فى الوزارة الدستورية الأولى، قد تم والملك فؤاد على استعداد له بكل خبرة السنين الطويلة التى قضاها فى الحكم والسنين التى قضاها قبله، وهذه الحقيقة تفسر المهارة السياسية التى قلبها الحياة الدستورية ولم تعمر أكثر من عام واحد.

فقد تولى الملك فؤاد الحكم وهو فى أوائل الشيخوخة، فقضى ست سنوات أو سبعاً لا تبدو منه حركة ولا يشعر الناس له بسيطرة فى الحكومة أو فى الحياة الشعبية، فأخطأ الكثيرون فى فهم هذا السكوت وحسبوه ضعفاً، ولكنه كان فى الحقيقة تدبيراً مقدراً وتأهبا مدخراً.

ولم يكن بدوره على استعداد لأن يقبل أن تنتقل السلطة منه الى القيادة الوفدية وعلى رأسها سعد زغلول، لأن ذلك كان يعنى إحلال ديكتاتورية بدلاً من أخرى، بينما كان سعد والقيادة الوفدية يرون

أنه لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية حقيقية طالما انفرد الملك بالحكم، ومن ثم تغدو واضحة أبعاد الخلاف السياسي بين طرفي السلطة وقتذاك.

لذا فإن ما جرى بينهما من صراع في تلك الفترة وعقب تولي الوزارة الدستورية الحكم، صراع في غاية الأهمية بالنسبة لمستقبل الحياة السياسية في البلاد، اذ كان لابد أن يستخدم كسابقة لتقرير ما اذا كان الملك أو الوزارة ينبغي أن يكون الحاكم الحقيقي للبلاد.

كانت الجولة الأولى للصدام ميدانها خطاب التكليف الصادر من الملك فؤاد الى سعد زغلول «بما لنا فيكم من الثقة اقتضت إرادتنا توجيه سند رياسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرئاسة الجليلة لعهدتكم».

أراد الملك فؤاد بذلك ألا يعترف بالاساس الدستوري لقيام الوزارة أو بسلطة الأمة وحقها في ذلك، وأراد أن يؤكد أن تولي الوفد للوزارة انما مرده الى رغبة الملك وإرادته دون الأمة.

أما عن البيان الذي رفعه سعد زغلول الى الملك فيعطي الانطباع الكامل عن الوزارة وتوجهاتها ونهجها المرتقب في الحكم، وهناك دلالات مهمة تضمنها هذا البيان ينبغي تسجيلها:

أولاً:

أن رئيس الوفد قد اعتبر أن وصوله الى الحكم انما جاء نتيجة لثقة الأمة ونوابها وليس وفقاً لارادة الملك، متجاهلاً بذلك مضمون خطاب التكليف الصادر من الملك فؤاد.

ثانياً:

ما تبدى من حرص سعد زغلول على أن يوضح أن قبوله للحكم لا يعد بحال اعترافاً بأي حالة أو حق سبق ان اسشكرة الوفد، الأمر الذي يعني تأكيده لرفض تصريح «28 فبراير»، وغني عن البيان ما كان يحمله هذا التصريح من أهمية للقص أو الإجليز على السواء.

ثالثا:

حرص رئيس الوفد على تأكيد أهمية الدستور والاعتماد على معاونة البرلمان للوزارة فى تسيير دفة الحكم والإدارة دون الاعتماد على تأييد القصر تصريحا أو تلميحا .

رابعا:

ما بدا من حرصه على نسبة برنامجه إلى الأمة «هذا هو برنامج وزارتى وضعته طبقا لما أراه وتريده الأمة» متجاهلا بذلك دور القصر فى الحكم نهائيا .

بيد أنه سرعان ما انقلبت العلاقة بين الطرفين إلى صدام حاد، خاصة أن القضية هنا تمس وبشكل جوهرى التعديلات التى سبق أن أدخلها الملك على الدستور، والتى ظهر منها حرصه الشديد على التمسك بها، ومنها حقه فى تعيين الشيوخ المعينيين بالمجلس، من ذلك أن الملك ارتكز على ظاهر المادة «74» من الدستور والتى تنص على أن يؤلف مجلس الشيوخ من عدد من الأعضاء يعين الملك خمسيهم وينتخب ثلاثة الأخماس الباقون بالاقتراع بمقتضى قانون الانتخاب. تلك كانت وجهة نظر القصر.

أما سعد زغلول فقد تمسك بالرأى الدستورى السليم وهو أن الملك يباشر سلطاته من خلال وزرائه كما تقضى بذلك المادة 48 من الدستور. وأن مجلس الوزراء هو المهيمن على شئون الدولة ومنها تعيين أعضاء مجلس الشيوخ. وتم الاحتكام فى هذا الصدد إلى البارون «فان دن بوش» النائب لدى المحاكم المختلطة وقتذاك وجاء رأيه مؤيدا لما ذهب إليه سعد زغلول وأذعن القصر للحكم.

ولقد ترتب على هذا الصدام أكثر من حقيقة فى العلاقة بين العرش والوفد. من هذه الحقائق ما بدا من صلابة الوزارة فى التمسك بحقوقها الدستورية، خاصة ما اتصل منها بتفسير ممارسة الملك لسلطاته من خلال الوزارة، مما سلب هذه الممارسة كل فعالية. ومنها أيضا تعميق الشكوك بين العرش والوزارة الدستورية الأولى برئاسة سعد زغلول. ومنها أخيرا أن الملك قد عول على عدم التورط فى نزاعات جديدة مع الوفد طالما ظل الأخير مدعوما بالتأييد الشعبى، وطالما استمرت بريطانيا تسعى للتفاهم مع الوفد لاقرار العلاقات

المصرية – البريطانية، ذلك أن التورط فى نزاعات جديدة لن يترتب عليه سوى المزيد من سلب القصر حقوقا يعتقد أنها له.

عند هذا الحد بدأت سياسية القصر فى التراجع، ومحاولة تجنب الصدام مع الحكومة الدستورية انتظارا لما سوف تنمخض عنه علاقتها بدار المندوب السامى، خاصة أن هذه العلاقة قد حملت تأثيراتها على سياسة القصر وعلاقته بالحكومة الدستورية.

وحدث أن تفجرت الاضطرابات فى السودان، وكان ما أقدمت عليه الحكومة البريطانية من إجراءات القمع والإرهاب مما أدى إلى تحرك موقف حكومة سعد زغلول، فضلا عن تزايد علاقتها سوءًا مع الجانب البريطانى.

كأثر لذلك قدم «سعد» استقالته للملك فى 29 يونية 1924، الذى رفضها بدوره. ذلك إنما كان يصدر عن ادراك القصر لأمرين،

أولهما: أن قبول استقالة سعد زغلول التى جاءت إثر مطالبته بتحقيق الأمانى القومية للبلاد تجعلها استقالة مشرفة للحكومة وقبولها لن يزيد القصر إلا سخطا بين دوائر الرأى العام والأحزاب.

ثانيا:

ادراك الملك «فؤاد» أن العلاقات بين دار المندوب السامى والوفد لم تصل بعد إلى درجة كافية من التدهور يمكن معها بدء العمل لتقويض كيان الوزارة واسقاط هيبتها.

إلا أن فشل مفاوضات «سعد» – ماكدونالد فى أكتوبر 1924، وما تلا ذلك من انهيار جسور التفاهم والثقة بين الوزارة ودار المندوب السامى، قد سوغ للملك فؤاد أن يحسم صراعه ضد الوزارة الدستورية.

راح القصر يتحرك فى اتجاهين، أولهما: التقارب مع دار المندوب السامى ومحالفتها، ثانيهما: بدء العمل لاسقاط الحكومة الدستورية وسلبها مقومات بقائها واستمرارها.

وفيما يتصل بالاتجاه الأول راح الملك «فؤاد» يتقرب للمندوب السامى، ويعرض رغبته فى التعاون معه، الأمر الذى صادف قبولا من جانب الأخير، وحتى لا يشعر سعد زغلول أنه ليس اللاعب الوحيد، وإنما معه فى الحلبة لاعبون آخرون.

ومما هيأ الظروف لهذا التقارب أيضا ما كان من اقتناع بريطانيا وقتئذ بأن حكومة الوفد ليست الحكومة المثلى التى تريدها لكى توقع معها الاتفاق المنشود.

وفيما يتصل بالاتجاه الثانى فقد استهدفت الوزارة لهجوم القصر بغية اسقاط هيبتها وتقويض كيانها، ومن ثم تغدو

عاجزة عن مواجهة القصر، عمد القصر إلى تحريك طلاب الأزهر، حيث أضربوا فى 2 نوفمبر 1924 عندما طالبوا بتحقيق مطالبهم وأهمها إلغاء مدرسة القضاء الشرعى، وكان «سعد» صاحب الرأى فى إنشائها، بينما كان رجال الأزهر يطالبون بأن تحصر فيهم وظائف القضاء والتعليم الدينى واللغة العربية، وكان حسن نشأت وكيل وزارة الأوقاف وساعد القصر الأيمن، هو المحرك لتلك الاضرابات، ومن ثم فأن تعيينه فى 8 نوفمبر سنة 1924 بمرسوم ملكى وكيلا للديوان الملكى ورئيسا له بالانابة مكافأة له وتشجيعا على هذه الدسائس. وفى الوقت نفسه صدرت انعاماته العسكرية لحكومة السودان، وفيها الانعام بأوسمة على بعض الضباط الذين اشتركوا فى قمع المظاهرات لمصر فى السودان وصدرت هذه الانعامات دون علم الوزارة.

وفيما يتعلق بمحاولة هدم البنيان الوزارى وتقويضه، فقد ظهر دور القصر فى ذلك باستقالة توفيق نسيم باشا وزير المالية فى منتصف نوفمبر، وهو معروف بانصياعه لأوامر القصر، فكانت استقالته إيذانا ببدء المؤامرة لاسقاط الوزارة، وكان ذلك إثر تفكيرها فى إصلاح الدرجات والترقية والتعيين، وبدا محمد سعيد راغبا فى الاستقالة.

وكان أن قدم «سعد» استقالة وزارته فى 15 نوفمبر للملك، والذى أظهر بدوره تردداً فى قبولها وكان يبغى من وراء ذلك تبين ردود فعل الاستقالة.

على الجانب الآخر أعلن مجلسا البرلمان الثقة فى الوزارة، واندفعت المظاهرات نحو عابدين تهتف «سعد أو الثورة»، مما أستطمعه فى يد القصر.

بعد أن تأكد «سعد» من سلامة موقفه، اتجه للملك ليقدم له شروطه ويسحب استقالته، ومن تلك الشروط أن تختص الوزارة بالنظر فى مسائل الأزهر وتعيينات القصر ومناصب السلك السياسى طبقا للدستور، وهى المسائل التى كانت موضعا للخلاف بين الطرفين.

ومن ناحية أخرى راح سعد زغلول يحاول رأب الصدع الذى أراده القصر فى وزارته باستقالة توفيق نسيم، وعين على الشمسى بدلا منه، وهو الذى سبق للملك أن رفض تعيينه فى الوزارة عندما كان «سعد» بصدد تشكيلها فى مطلع عام 1924، بدعوى ولاء «الشمسى» للخديو السابق، وإذعان القصر على هذا النحو، يعطى الانطباع عن حالة الاستسلام التى ركن إليها القصر نتيجة لصدامه الأخير مع سعد زغلول.

وكان الظن أنه بعد انتهاء ذلك الصدام، أن البلاد قد أقبلت على عهد جديد تستقر فيه الحياة النيابية وينتظم الحكم الديمقراطى خلاله، وإذ تحادث مصرع السير «لى ستاك» سردار الجيش المصرى والحاكم العام للسودان، يقع ليحدث انقلابا فى الموقف السياسى، إذ نزلت إنجلترا إلى ميدان الصراع بكامل قوتها ضد الحكومة الدستورية. وما كان من إقصاء الوزارة الوفدية عن الحكم، إنما كان يعنى بصورة أخرى دخول البلاد مرحلة جديدة من حكم القصر انفرد فيها بكل سلطة فى البلاد بعد أن عصف بالدستور والحياة النيابية فى آن واحد وفى ظل تفاهم القصر ودار المندوب السامى.

وفيما يتصل بالاعتبارات التى حددت موقف القصر بصدد تعامله مع الوزارة الدستورية إبان حادثة مصرع السردار لى ستاك، فيمكن القول إن الملك قد ادرك أنه بمصرع السردار فقد وصلت العلاقة بين الحكومة

الدستورية والجانب البريطانى إلي طريقها المسدود، خاصة أن الأخير قد اعتبر أن وقوع الحادثة قد جاء نتيجة تحفيز الوزارة الدستورية للرأى العام ضد الوجود البريطانى. يضاف إلى ذلك توتر العلاقات بين الطرفين، وكان آخر مراحلها فشل المفاوضات المصرية - البريطانية، الأمر الذى زاد من اقتناع الجانب البريطانى بأن إدارة زغلول ليست بالإدارة المثلى للتعامل معها. ومن ثم يجب أن تذهب.

وعلى الرغم من أنه ليس هناك ما يؤكد وجود اتفاق ضمنى بين الملك فؤاد ودار المندوب السامى، فمن الممكن الافتراض بأن التوتر بين الملك فؤاد ومجلس الوزراء لم يكن منبت الصلة كلية بالتشدد العنيف فى السياسة البريطانية التي أعقبت مصرع السردار.

وبدا واضحًا أن بريطانيا كانت على يقين من أنه يمكنها الاعتماد على صمت القصر وموافقته علي توجيه ضربة قاصمة للوطنية المصرية التي كان زعيمها بالنسبة لها خصمًا صعب المراس، كما كان بالنسبة للملك رئيس حكومة متشددًا يتمسك بروح الدستور ونصوص. وكان هذا النص الذى أحرزته بريطانيا بمثابة انتصار لكل خصوم حزب الأغلبية.

أما وزارة النحاس الثانية (أول يناير 1930 - 19 يونيو 1930) فقد كانت ثانية الوزارات الدستورية، وآخر عهد البلاد بهذه الوزارات طيلة حكم الملك فؤاد. وعن خلفية الأحداث التى سبقت تولى الوزارة الحاسية الثانية للحكم، فإن ثمة تغييرات قد حدثت ينبغى الإشارة إليها، فمن ذلك أن إقالة لورد لويد من منصبه وإحلال سير بيرسى لورين بدلا منه، كان يعنى أن بريطانيا قد أدارت ظهرها للملك فؤاد، وتخلت عن مؤازرتها للحكم الأوتوقراطى للقصر. ثم إن ما جرى من قيام القصر بالانقلاب الدستورى الأول فى عهد وزارة زيوار، والانقلاب الدستورى الثانى فى عهد وزارة محمد محمود الأولى، كان باعثًا آخر للجانب البريطانى لكى يتراجع عن تأييد القصر.

أجريت الانتخابات فى 31 أكتوبر سنة 1929 بمعرفة وزارة عدلى يكن الثانية، وكانت النتيجة. كالعادة. تحمل فوزاً كبيرًا للوفد، الذى كانت عودته للحكم تعنى عودة الحكم النيابى والدستورى. وكانت الوزارة النحاسية الثانية فى واقع الحال تمثل امتدادًا للوزارة الدستورية الأولى (وزارة الشعب) التى شكلها سعد زغلول، وما جرى من صدامات بين الوزارة النحاسية الثانية والقصر، أعاد إلى الأذهان عهد وزارة الشعب.

على كل حال فإن شهرين ونصف الشهر من عمر الوزارة الذى لم يتجاوز خمسة اشهر ونصف الشهر، قد قضيت فى المفاوضات بين الطرفين. ثم إن الفترة التي سبقت إجراء المفاوضات أو التى أعقبتها كان الشاغل الأساسى للحياة السياسية فى مصر هو الاستعداد لها أو تقييم الموقف بعد إخفاقها .

ومهما يكن من أمر فشل المفاوضات، فقد عاد النحاس إلي مصر ليواجه مصاعب شبيهة بتلك التى واجهها سعد زغلول فى أعقاب فشل مفاوضاته مع مكدونالد فى أواخر عام 1924 . وبدأ القصر يعد عدته لإقصاء الوزارة النحاسية عن الحكم.

بدأ الخلاف بين الملك والنحاس، وهو يتصل هنا بقضيتين،

الأولى:

مشروع قانون محاكمة الوزراء والذى تضمن نصوصًا تقضى بمعاقبة الوزراء الذين يقدمون على قلب دستور الدولة أو تعديله بغير الطريق الدستورى، وأرسل المشروع بالفعل إلي القصر إلا أنه وضع فى زوايا الإهمال، بعد أن رفضت السراى توقيع مرسوم بعرض المشروع على البرلمان، وكان ذلك بطبيعة الحال تحديًا صارخًا من الملك للحكومة، علي الجانب الآخر التزمت دار المندوب السامى موقف الحياد مما كان باعثًا للقصر علي التمادى فى صدامه مع الوزارة.

ثانياً:

أما القضية الثانية فتتصل باختيار الأشخاص الذين يعينون فى مجلس الشيوخ بدلاً من الذين سقطت عضويتهم من المعينين بالاقتراع الأخير. فقد كان للسراى، أن تخالف الوزارة فحذفت أسماء من القائمة التي قدمتها الوزارة وأثبتت محلها أسماء أخرى، ووجدت الوزارة أن مثل هذا التدخل لا يتكافأ ومسئوليتها أمام البرلمان، رغم أنه قد سبق حسم هذه القضية إبان عهد وزارة سعد زغلول من خلال تحكيم «فان دن بوش» بين القصر والوزارة.

من جهة أخرى شرع النحاس فى ممارسة الضغط على الملك فؤاد بأن قدم استقالة وزارته فى 17 يونية 1930، وأرجعها إلي عدم تمكنه وزملائه من تنفيذ برنامجهم، وفصل أسباب الاستقالة أمام مجلس النواب الذى أجمع على الثقة بالوزارة. ومما زاد الموقف سوءًا ما كان من هجوم النائب عباس العقاد، على الملك أثناء انعقاد المجلس بقوله «فليعلم الجميع أن هذا المجلس مستعد لأن يسحق أكبر رأس فى البلاد فى سبيل صيانة الدستور وحمايته».

https://youtu.be/lbGbiEcBwMM?si=mZK3bBiAs7hHlGDg

2. تناولت شخصيته بعدد من الأفلام والمسلسلات والأعمال الأدبية نذكر منها :

1. مسلسل العملاق سنة 1979م عن عباس محمود العقاد بطولة محمود مرسي . . وقام بدور سعد زغلول الممثل حمدي غيث
2. فيلم البطل سنة 1998م بطولة أحمد زكي . . وقام بدور سعد زغلول الممثل أحمد عبد الحليم
3. مسلسل طائر في العنق [13] سنة 1998م بطولة بوسي . . وقام بدور سعد زغلول الممثل حمدي غيث
4. مسلسل جمهورية زفتى سنة 1998م عن مدينة زفتى بطولة ممدوح عبد العليم . . وقام بدور سعد زغلول الممثل حمدي غيث
5. مسلسل حواري وقصور سنة 2001م عن بطولة نبيل الحلفاوي . . الذي قام بدور سعد زغلول
6. مسلسل قاسم أمين سنة 2002م عن بطولة كمال أبو رية . . الذي قام بدور سعد زغلول الممثل جمال عبد الناصر .
7. مسلسل مص الجديدة سنة 2004م عن قصة حياة هدى شعراوي بطولة فردوس عبد الحميد . . وقام بدور سعد زغلول الممثل أحمد خليل
8. مسلسل الإمام محمد عبده سنة 2005م عن قصة حياة الإمام محمد عبده بطولة أحمد عبد العزيز . . وقام بدور سعد زغلول الممثل ياسر علي ماهر
9. مسلسل الملك فاروق سنة 2007م عن قصة حياة الملك فاروق الأول بطولة تيم حسن . . وقام بدور سعد زغلول الممثل عبد الرحمن أبو زهرة
10. مسلسل مشرفة رجل لهذا الزمان سنة 2011م عن قصة حياة علي مصطفى مشرفة بطولة أحمد شاكر عبد اللطيف . . وقام بدور سعد زغلول الممثل خليل مرسي

https://youtu.be/8pWj9EQVwFI?si=yGqOH3nPdpC3_9Zj

https://youtu.be/umNS27sQ7Cc?si=KQHKn54tBpKkkOBW

3. مواقف لسعد زغلول

يروي سعد في يوميات 25 أكتوبر 1913م ملخص حديث دار بينه وبين المؤرخ الشيخ محمد الخضري عن التاريخ وعدالة الصحابة، فيقول سعد: «هل الصحابة معصومون لا يُشَك في حديثهم ؟ فيجيب الخضري: إنهم ليسوا بمعصومين، ولكن لا يُشَك في صدقهم. فيقول سعد : إني أريد بالعصمة الثقة في الرواية ! فيجيب الخضري : هم ثقاة، فيرد سعد: ومن أين يكون لهم ذلك، وقد كانوا يرتكبون الجرائم ويأتون الآثام كما يرويه المؤرخون؟ »[14]

أشهر أقواله

1. «نحن لسنا محتاجين إلى كثير من العلم، ولكنا محتاجون إلى كثير من الأخلاق الفاضلة.»[15]
2. «نحن لسنا بأوصياء على الأمة، بل وكلاء عنها، ولكن وكلاء أمناء، فيجب علينا أن نؤدي لأمتنا الأمانة كما أخذناها منها.»[15]
3. «فساد الحكام من فساد المحكومين.»[15]
4. «الرجل بصراحته في القول وإخلاصه في العمل.»[16]
5. «أنا لا أستخدم نفوذ أي اسم كان للحصول على أية غاية كانت.»
6. «إن اختلاف الرأي لا يفسد للود قضية.»[17]
7. «الحق فوق القوة والأمة فوق الحكومة.»[18]
8. «مفيش فايدة.» عندما كان يتحدث لزوجته؛[17] وهنالك تفسيرين لهذا القول الأخير:
   - أنه كان يقصد الوضع السياسي في مصر في مجمله آنذاك، وذلك هو التفسير الشائع.
   - أنه كان يقول لزوجته ألا تعطيه مزيدا من الدواء لأنه لا يبدو أنه يأتي بأية نتيجة واضحة، بل وأن حالته كانت تزداد سوءًا . وهذه الرواية هي الأرجح.

معرض صور

مصطفى النحاس مع سعد زغلول

سعد زغلول مع بعض أعضاء الوفد

أعضاء الوفد في جزيرة سيشل عام 1922

سعد زغلول مع طلعت حرب

ميدان سعد زغلول

للإطلاع على المراجع يتم الضغط على رابط الوضوع سعد زغلول - المعرفة

https://youtu.be/vxjdVbjh5ks?si=zzx2KmUNz7AWMRaS

ثانياً : ثورة 1919

1. كتاب ثورة 1919 إرادة أمة وكفاح شعب

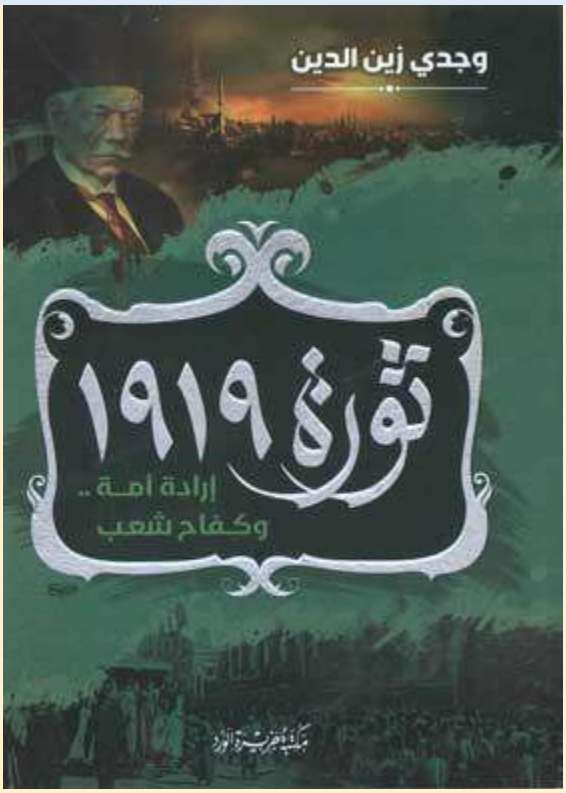

صدر مؤخرًا كتاب جديد للكاتب الصحفى وجدى زين الدين، رئيس تحرير «الوفد» بعنوان «ثورة 1919.. إرادة أمة وكفاح شعب». رصد الباحث زين الدين فى هذا الكتاب تاريخ ثورة 1919 والإرهاصات التى تسببت فى القيام بهذه الثورة العظيمة التى غيرت وجه التاريخ المصرى، واهتمت هذه الدراسة التاريخية بالقضية الوطنية التى شغلت حزب الوفد، كما تناولت قضية العدل الاجتماعى الذى كان هدفًا رئيسيًا لكل حكومات الوفد التى تولت حكم مصر، كما اهتم هذا الكتاب بتصحيح الكثير من المفاهيم المغلوطة التى تمر وتجها ضد حزب الوفد. ويضم الكتاب رصدًا دقيقًا لثورة 1919

وأسرارًا جديدة حول الثورة تنشر لأول مرة تضم الخبايا عن لجنة ملنر فى مصر والمفاوضات بين الزعيم خالد الذكر سعد زغلول وملنر وحكاية انقسام الأمة بين سعد وعدلى، ويضم الكتاب إصرار سعد زغلول على استقلال مصر، ويرصد الكتاب قضية نفى القادة وصدور تصريح فبراير وإعلان استقلال مصر، والوحدة الوطنية فى ثورة 1919 ودور البرجوازية التى قادت الثورة، وحكاية الوفد مع الأحرار الدستوريين والدور البشع الذى قام به اللورد اللنبى فى قمع المصريين، وإرهاصات دستور 1923 ولجنة وضع الدستور، وتشكيلها ونتائجها، كما يتناول الكتاب شخصية الزعيم سعد زغلول ودور عبدالرحمن فهمي فى النضال والحركة الوطنية والرسائل السرية بين سعد وعبدالرحمن فهمى، ويضم الكتاب قضية الوفد، وخصومه ومفاوضات الجلاء ومؤامرة الملك فاروق ضد الزعيم خالد الذكر مصطفى النحاس ووزارة «4 فبراير» وقصة الصراع بين الوفد والقصر والوزارات الائتلافية برؤية وفدية، كما يتناول الكتاب تشكيل سعد أول وزارة دستورية.

https://youtu.be/JKtSidcWUDk?si=YhdWGFCI2WIJdUiE

2. كتاب حكايات الثورة والثوار

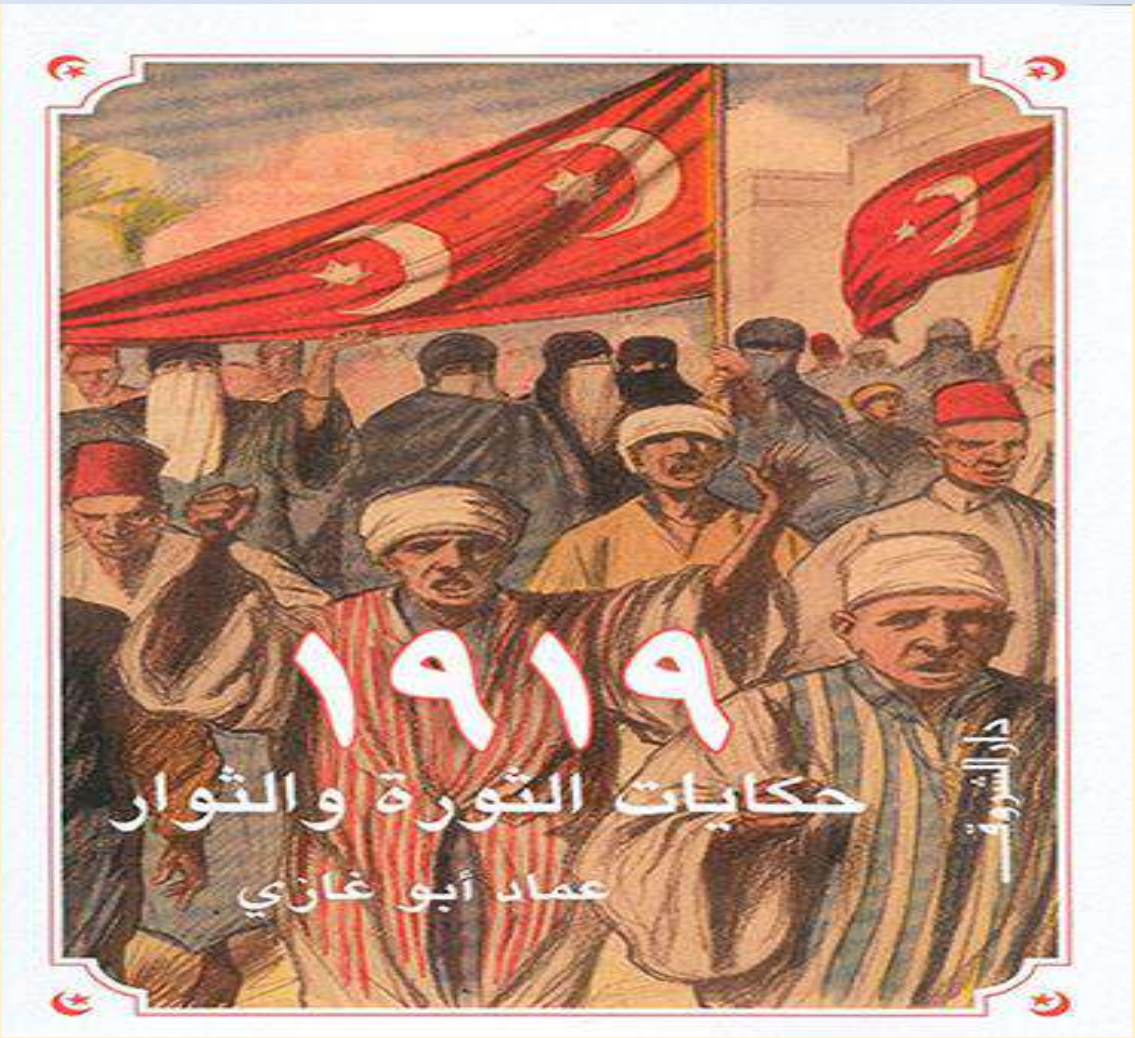

لقراءة وتجميل الكتاب اضغط علامة PDF

PDF

حكاية ثورة fdp.9191

3. ثورة 1919 أعظم الثورات فى تاريخ البشرية[3]

تحل هذه الأيام ذكرى أعظم ثورة فى تاريخ البشرية هى ثورة 1919 بقيادة الزعيم خالد الذكر سعد زغلول، اندلعت الثورة فى 9 مارس نتيجة سلسلة من الاحتجاجات الشعبية على السياسة البريطانية فى مصر عقب الحرب العالمية الأولى،

بقيادة الوفد الذى كان يرأسه سعد زغلول ومجموعة كبيرة من السياسيين المصريين، كنتيجة لتذمر الشعب المصرى من الاحتلال الإنجليزى لتغلغله فى شئون الدولة بالإضافة إلى إلغاء الدستور وفرض الحماية وإعلان الأحكام العرفية وطغيان المصالح الأجنبية على الاقتصاد. بدأت أحداث الثورة فى صباح يوم الأحد 9 مارس 1919، بقيام الطلبة بمظاهرات واحتجاجات فى أرجاء القاهرة والإسكندرية والمدن الأخرى بالبلاد، تصدت القوات البريطانية للمتظاهرين بإطلاق الرصاص عليهم، ما أدى إلى سقوط قتلى وجرحى. استمرت أحداث الثورة إلى شهر أغسطس وتجددت فى أكتوبر ونوفمبر، لكن وقائعها السياسية لم تنقطع واستمرت إلى عام 1922، وبدأت نتائجها الحقيقية تتبلور عام 1923 بإعلان الدستور والبرلمان.

واندلعت الثورة نتيجة مطالبة سعد زغلول بالسماح للوفد المصرى بالمشاركة فى مؤتمر الصلح فى باريس، وعندما رفضت بريطانيا هذه المشاركة، اعتقل سعد زغلول عليها، فاضطرت إلى نفيه هو ومحمد محمود وحمد الباسل وإسماعيل صدقى إلى مالطة، فانفجرت الثورة فى كل مكان فى مصر واشترك فيها جموع المصريين. وتعتبر ثورة سنة 1919 أول ثورة تشترك فيها النساء فى مصر، بقيادة صفية زغلول، وطالب الثائرون بالإفراج

[3] ثورة 1919 أعظم الثورات فى تاريخ البشرية

عن سعد زغلول، فاضطرت السلطات البريطانية إلى الرضوخ للمطلب الشعبى وأفرجت عن سعد زغلول.

مقدمات الثورة:

فى ظل المعاملة القاسية التى عاناها المصريون من قبل البريطانيين والأحكام العرفية التى صدرت خنق المصريين، ورغبة المصريين فى الحصول على الاستقلال، قامت ثورة 1919م والتى تعتبر أول ثورة شعبية فى إفريقيا وفى الشرق الأوسط، وتبعتها الهند وثورة العراق وليبيا .

الأسباب التى أدت إلى قيام ثورة 1919:

ففى الريف، كان مألوفا أن تصادر ممتلكات الفلاحين من ماشية ومحصول لأجل المساهمة فى تكاليف الحرب، كما حرصت السلطات العسكرية على إجبار الفلاحين على زراعة المحاصيل التى تتناسب مع متطلبات الحرب، وعلى القيام ببيع المحاصيل بأسعار تقل كثيرا عن الأسعار السائدة، وتم تجنيد مئات الآلاف من الفلاحين بشكل قسرى للمشاركة فى الحرب فيما سمى بـ«فرقة العمل المصرية» التى استخدمت فى الأعمال المعاونة وراء خطوط القتال فى سيناء وفلسطين والعراق وفرنسا وبلجيكا وغيرها .

فى الوقت نفسه شهدت هذه الفترة ارتفاعا للأسعار بشكل ملحوظ، بما فيها أسعار السلع الأساسية، حيث سجلت الأرقام القياسية للأسعار ارتفاعا بلغ 216 عام 1918 مقارنة بسنة 1914، وارتفع سعر القمح بمعدل 131% والسكر 149% والفول 114% والبترول 103% كما بلغ سعر الفحم فى نهاية الحرب تسعة أمثال ما كان عليه قبل اندلاعها .

وارتبط ذلك أيضا بنقص حاد فى السلع الاساسية، وكان لهذه الأوضاع أن أدت إلى تدهور الأوضاع المعيشية لكل من سكان الريف والمدن، حيث شهدت مدينتا القاهرة والإسكندرية مظاهرات للعاطلين ومواكب للجائعين تطورت أحيانا إلى ممارسات عنيفة تمثلت فى النهب والتخريب، ولم تفلح إجراءات الحكومة لمواجهة الغلاء، مثل توزيع كميات من الخبز على سكان المدن أو محاولة ترحيل العمال العاطلين

إلى قراهم، فى التخفيف من حدة الأزمة، وعلى الجانب الآخر كان هناك استياء من قبل كبار الملاك بسبب تدخل السلطات فى نوع المحصول على حساب زراعة القطن ولصالح السلع الغذائية وأهمها القمح، رغم أن هذه الطبقة قد استفادت من ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية بما فيها القطن والسلع الغذائية. من ناحية أخرى، أدت سنوات الحرب إلى ازدهار بعض أقسام الرأسمالية المصرية بسبب إغلاق الطرق البحرية، ومن ثم صعوبة ورود المنتجات الأجنبية، وهو ما أتاح فرصة للتوسع الصناعى والتجارى، وبشكل عام ارتفعت معدلات العمالة خلال سنوات الحرب.

غير ان هذا التوسع تزامن مع زيادة الأسعار ونقص الغذاء، كما سبق القول، إضافة إلى تعرض العمال ونقاباتهم لهجوم بسبب إعلان الأحكام العرفية وإصدار القوانين التى تحرم التجمهر والإضراب، وفى حقيقة الأمر فقد شهدت الفترة منذ العقد الأخير من القرن التاسع عشر حتى اندلاع الحرب، قدرا من النمو فى حجم الطبقة العاملة بسبب تدفق الاستثمارات الأجنبية والتوسع فى شبكات النقل. ومنذ بداية القرن العشرين حتى نشوب الحرب، خاض عمال الصناعة والنقل عددا من الإضرابات للمطالبة برفع الأجور وتقليل ساعات العمل، كما تشكل عدد من النقابات للدفاع عن حقوق العمال مثل الرابطة الدولية لعمال السجائر والورق فى القاهرة، ونقابة عمال الصناعة اليدوية، ولكن مع نشوب الحرب تم إجهاض النشاط النقابى وأصبح العمال عاجزين عن الدفاع عن حقوقهم.

نشأة الوفد:

عقب اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1918، تم وضع مصر تحت الحماية البريطانية، وظلت كذلك طوال سنوات الحرب التى انتهت فى نوفمبر عام 1918، أُرغم فقراء مصر خلالها على تقديم العديد من التضحيات المادية والبشرية، وقد مثل اضطراب وتفكك النظام الأوروبى نتيجة الحرب، إضافة إلى ما ارتبط بهذا من تفاقم القهر والاستغلال لشعوب المستعمرات، وقيام الثورة الروسية وما طرحته من إمكانية قلب الأنظمة

السائدة، دوافع لتطور الحركات الوطنية فى كثير من المستعمرات، ومن ثم فقد اندلعت ثورة 1919 فى ظل موجة من الحركات الوطنية شملت الهند والصين وأيرلندا وبعض مناطق أمريكا اللاتينية.

تشكيل الوفد المصرى:

قام الزعيم خالد الذكر سعد زغلول بتأليف الوفد المصرى للدفاع عن قضية مصر سنة 1918م حيث دعا أصحابه إلى مسجد وصيف «فى قصر سعد زغلول بجوار جسر النيل» عابرين كوبرى خشبى يعتبر سرًا فى تلك الفترة وقد دمر هذا الكوبرى فيما بعد لمنع الوصول إلى قصر سعد باشا زغلول، وهذا الكوبرى قد اعيد الآن باسم كوبرى صفية نسبة إلى ام المصريين صفية هانم زغلول، وذلك للتحدث فيما كان ينبغى عمله للبحث فى المسألة المصرية بعد الهدنة «بعد الحرب العالمية الأولى» عام 1918، وتم تشكل الوفد المصرى الذى ضم سعد زغلول ومصطفى النحاس ومكرم عبيد وعبدالعزيز فهمى وعلى شعراوى وأحمد لطفى السيد وآخرين.. وأطلقوا على أنفسهم «الوفد المصرى».

وقام الوفد بجمع توقيعات من المصريين وذلك بقصد إثبات صفتهم التمثيلية وجاء فى الصيغة: «نحن الموقعين على هذا قد أنبنا عنا حضرات: سعد زغلول و.. فى أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعى سبيلاً فى استقلال مصر تطبيقاً لمبادئ الحرية والعدل التى تنشر رايتها دولة بريطانيا العظمى».

اعتقال سعد:

وطالب الوفد بالسفر للمشاركة فى مؤتمر الصلح لرفع المطالب المصرية بالاستقلال، وإزاء تمسك الوفد بهذا المطلب، وإزاء تعاطف قطاعات الشعب الواسعة مع هذا التحرك، قامت السلطات البريطانية بالقبض على سعد زغلول وثلاثة من أعضاء الوفد هم محمد محمود وحمد الباسل وإسماعيل صدقى، ورحلتهم إلى مالطة

فى الثامن من مارس عام 1919، وكان ذلك إيذانا بقيام الثورة التى اجتاحت جميع انحاء البلاد، وتصدت لها القوات البريطانية بأقصى درجات العنف.

أحداث الثورة:

فى اليوم التالى لاعتقال الزعيم الوطنى المصرى سعد زغلول وأعضاء الوفد، أشعل طلبة الجامعة فى القاهرة شرارة التظاهرات، وفى غضون يومين، امتد نطاق الاحتجاجات ليشمل جميع الطلبة بمن فيهم طلبة الأزهر، وبعد أيام قليلة كانت الثورة قد اندلعت فى جميع الأنحاء من قرى ومدن، ففى القاهرة قام عمال الترام بإضراب مطالبين بزيادة الأجور وتخفيض ساعات العمل وغيرها، وتم شل حركة الترام شللا كاملا، تلا ذلك إضراب عمال السكك الحديدية، والذى جاء عقب قيام السلطات البريطانية بإلحاق بعض الجنود للتدريب بورش العنابر فى بولاق للحلول محل العمال المصريين فى حالة إضرابهم، ما عجل بقرار العمال بالمشاركة فى الأحداث.

ولم يكتف هؤلاء بإعلان الإضراب، بل قاموا بإتلاف محولات حركة القطارات وابتكروا عملية قطع خطوط السكك الحديدية – التى أخذها عنهم الفلاحون وأصبحت أهم أسلحة الثورة. وأضرب سائقو التاكسى وعمال البريد والكهرباء والجمارك، تلا ذلك إضراب عمال المطابع وعمال الفنارات والورش الحكومية ومصلحة الجمارك بالإسكندرية.

ولم تتوقف احتجاجات المدن على التظاهرات وإضرابات العمال، بل قام السكان فى الأحياء الفقيرة بحفر الخنادق لمواجهة القوات البريطانية وقوات الشرطة، وقامت الجماهير بالاعتداء على بعض المحلات التجارية وممتلكات الأجانب وتدمير مركبات الترام.

فى حين قامت جماعات الفلاحين بقطع خطوط السكك الحديدية فى قرى ومدن الوجهين القبلى والبحرى، ومهاجمة أقسام البوليس فى المدن.

ففى منيا القمح أغار الفلاحون من القرى المجاورة على مركز الشرطة وأطلقوا سراح المعتقلين، وفى دمنهور قام الأهالى بالتظاهر وضرب رئيس المدينة بالأحذية وكادوا يقتلونه عندما وجه لهم الإهانات. وفى الفيوم هاجم البدو القوات البريطانية وقوات الشرطة عندما اعتدت هذه القوات على المتظاهرين، وفى اسيوط قام الأهالى بالهجوم على قسم البوليس والاستيلاء على السلاح، ولم يفلح قصف المدينة بطائراتين فى إجبارهم على التراجع، أما فى قرية ديرمواس محافظة المنيا, هاجم الفلاحون قطارا للجنود الإنجليز ودارت معارك طاحنة بين الجانبين.

وعندما أرسل الإنجليز سفينة مسلحة إلى أسيوط، هبط مئات الفلاحين إلى النيل مسلحين بالبنادق القديمة للاستيلاء على السفينة، وعلى الجانب الآخر كان رد فعل القوات البريطانية من أفظع أعمال العنف الذى لاقاه المصريون فى التاريخ الحديث، فمنذ الايام الأولى كانت القوات البريطانية هى أول من أوقع الشهداء بين صفوف الطلبة أثناء المظاهرات السلمية فى بداية الثورة.

وعقب انتشار قطع خطوط السكك الحديد، اصدرت السلطات بيانات تهدد بإعدام كل من يساهم فى ذلك، وتحرق القرى المجاورة للخطوط التى يتم قطعها، وتم تشكيل العديد من المحاكم العسكرية لمحاكمة المشاركين فى الثورة، ولم تتردد قوات الأمن فى حصد الأرواح بشكل لم تختلف أحيانا عن المذابح، كما حدث فى الفيوم عندما تم قتل أربعمائة من البدو فى يوم واحد على أيدى القوات البريطانية وقوات الشرطة المصرية، ولم تتردد القوات البريطانية فى تنفيذ تهديداتها ضد القرى، كما حدث فى قرى العزيزية والبدرشين والشباك وغيرها، حيث أُحرقت هذه القرى ونُهبت ممتلكات الفلاحين، وتم قتل وجلد الفلاحين واغتصاب عدد من النساء. اضطرت إنجلترا الى عزل الحاكم البريطانى وافرج الإنجليز عن سعد زغلول وزملائه وعادوا من المنفى إلى مصر، وسمحت إنجلترا للوفد المصرى برئاسة سعد زغلول بالسفر إلى مؤتمر الصلح فى باريس، ليعرض عليه قضية استقلال مصر.

لجنة ملنر

أُوفِدت لجنة ملنر، للوقوف على أسباب هذه التظاهرات. وصلت اللجنة، فى 7 ديسمبر وغادرت فى 6 مارس 1920. دعا اللورد ملنر الوفد المصرى فى باريس للمجيء إلى لندن للتفاوض مع اللجنة، وأسفرت المفاوضات عن مشروع للمعاهدة بين مصر وإنجلترا ورفض الوفد المشروع وتوقفت المفاوضات. استؤنفت المفاوضات مرة أخرى، وقدمت لجنة ملنر مشروعاً آخر، فانتهى الأمر بالوفد إلى عرض المشروع على الرأى العام المصري. قابل الوفد اللورد ملنر وقدموا له تحفظات المصريين على المُعاهدة، فرفض ملنر المناقشة حول هذه التحفظات، فغادر الوفد لندن فى نوفمبر 1920 ووصل إلى باريس، دون أى نتيجة. لم يستجب أعضاء مؤتمر الصلح بباريس لمطالب الوفد المصرى فعاد المصريون إلى الثورة وازداد حماسهم، وقاطع الشعب البضائع الإنجليزية، فألقى الإنجليز القبض على سعد زغلول مرة أخرى، ونفوه مرة أخرى إلى جزيرة سيشل فى المحيط الهندى «سيلان حاليا»، فازدادت الثورة اشتعالاً، وحاولت إنجلترا القضاء على الثورة بالقوة، ولكنها فشلت. وحققت الثورة مطالبها، ففى 28 فبراير ألغت بريطانيا الحماية المفروضة على مصر منذ 1914. وفى 1923، صدر الدستور المصرى وقانون الانتخابات وألغيت الأحكام العرفية. لم تستطع الثورة تحقيق الاستقلال التام، فقد ظلت القوات البريطانية متواجدة فى مصر.

https://youtu.be/L0E3EcA3ayI?si=zPls7BC4K9-XJp_Y

4. كتاب ثورة 1919 تاريخ مصر القومي من سنة1914 إلى سنة 1921 لعبد الرحمن الرافعي

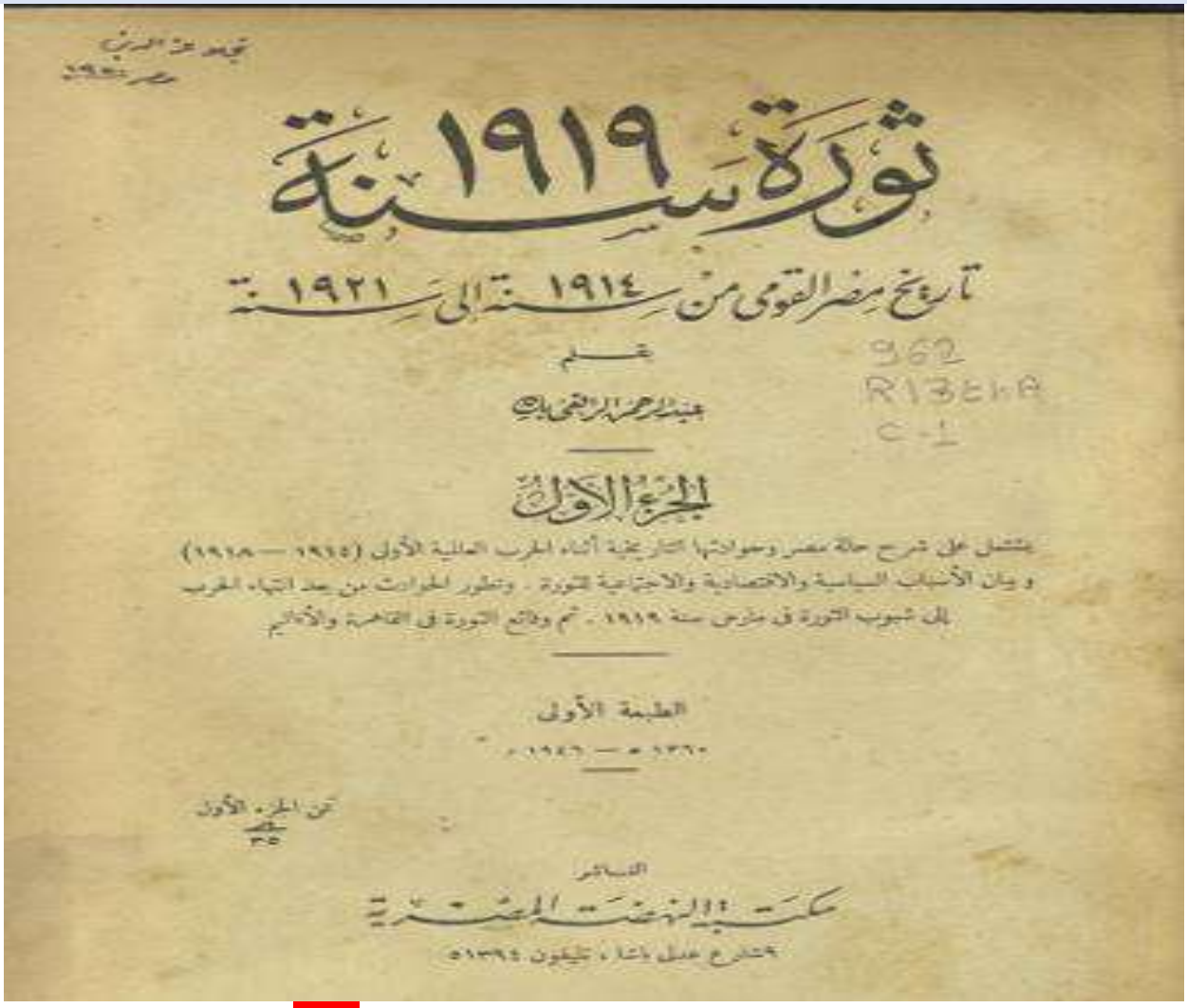

لقراءة الكتاب وتحميله اضغط علامة PDF

Noor-Book.com تحميل كتاب ثورة 1919 v 1 2 2 .pdf

5. حديث عن ثورة 1919

لقراءة ملف مائة عام على ثورة 1919

رجاء الضغط على الرابط التالي:

مائة عام على ثورة 1919 – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

https://youtu.be/dzH9dTT_MxA?si=QiiPvttoTxI_As2a

https://youtu.be/S6wZr0cTZvM?si=n07VhY2whWE7Uq4D

https://youtu.be/TueJGKKxamU?si=TUcwUl0gw9R-uRC0

6. ثورة 1919

ثورة 1919 – موقع الدكتور علي السلمي

7. ثورة 1919 – ويكيبيديا[4]

جزء من الاحتلال البريطاني لمصر وثورات ما بعد الحرب العالمية الأولى

المتظاهرين يجوبون شوارع القاهرة

معلومات عامة

التاريخ	9 مارس 1919
البلد	السلطنة المصرية
الموقع	السلطنة المصرية، السودان الإنجليزي المصري
النتيجة	إلغاء بريطانيا للحماية في تصريح 28 فبراير. صدور أول دستور سنة 1923 استمرار الوجود البريطاني في مصر والسودان

المتحاربون

الإمبراطورية البريطانية	المتظاهرون
السلطنة المصرية	حزب الوفد
السودان الإنجليزي المصري	

[4] ثورة 1919 – ويكيبيديا

القادة	
رجنالد وجت	سعد زغلول

جزء من سلسلة حول مصر تحت الاحتلال البريطاني

الحروب

قصف الإسكندرية معركة القصاصين معركة كفر الدوار معركة التل الكبير

أحداث

الثورة العرابية

ثورة 1919

شخصيات

أحمد عرابي سعد زغلول مصطفى النحاس محمد فريد مصطفى كامل

مُعاهَدات

تصريح 28 فبراير دستور 1923 معاهدة 1936

أحزاب

حزب الوفد الحزب الوطني

ثورة 1919 كانت سلسلة من الاحتجاجات الشعبية على السياسة البريطانية في مصر عقب الحرب العالمية الأولى، بقيادة الوفد المصري الذي كان يرأسه سعد زغلول ومجموعة كبيرة من السياسيين المصريين، كنتيجة لتذمر الشعب المصري من الاحتلال الإنجليزي وتغلغله في شؤون الدولة بالإضافة إلى إلغاء الدستور وفرض الحماية وإعلان الأحكام العرفية وطغيان المصالح الأجنبية على الاقتصاد. بدأت أحداث الثورة في صباح يوم الأحد 9 مارس 1919، بقيام الطلبة بمظاهرات واحتجاجات في أرجاء القاهرة والإسكندرية والمدن الإقليمية. تصدت القوات البريطانية للمتظاهرين بإطلاق الرصاص عليهم، مما أدى إلى سقوط قتلى وجرحى. استمرت أحداث الثورة إلى شهر أغسطس وتجددت في أكتوبر ونوفمبر، لكن وقائعها السياسية لم تنقطع واستمرت إلى عام 1922، وبدأت نتائجها الحقيقية تتبلور عام 1923 بإعلان الدستور والبرلمان.

كان لتأليف الوفد المصري المنوط به السفر إلى مؤتمر باريس للسلام، لمناقشة القضية المصرية بعد انتصار الحلفاء، أثره الكبير كمقدمة أدت إلى اشتعال الثورة. فقد اعتقلت بريطانيا سعد زغلول وثلاثة من زملائه لتشكيلهم الوفد ونفتهم إلى جزيرة مالطا، الأمر الذي أدى إلى بداية الاحتجاجات في مارس 1919. انطلقت تظاهرات في العديد من المدن والأقاليم المصرية وكانت القاهرة والإسكندرية وطنطا من أكثر تلك المدن اضطرابا، الأمر الذي أدى السلطات البريطانية إلى الإفراج عن سعد زغلول وزملائه، والسماح لهم بالسفر لباريس. وصل الوفد المصري إلى باريس في 18 إبريل، وأُعلنت شروط الصلح التي قررها الحُلفاء، مؤيدة للحماية التي فرضتها إنجلترا على مصر.

أُوفِدت لجنة ملنر، للوقوف على أسباب هذه التظاهرات. وصلت اللجنة، في 7 ديسمبر وغادرت في 6 مارس 1920. دعا اللورد ملنر الوفد المصري في باريس للمجيء إلى لندن للتفاوض مع اللجنة، وأسفرت المفاوضات عن مشروع للمعاهدة بين مصر وإنجلترا ورفض الوفد المشروع وتوقفت المفاوضات.

استؤنفت المفاوضات مرة أخرى، وقدمت لجنة ملنر مشروعا آخر، فانتهى الأمر بالوفد إلى عرض المشروع على الرأي العام المصري. قابل الوفد اللورد ملنر وقدموا له تحفظات المصريين على المُعاهدة، فرفض ملنر المناقشة حول هذه التحفظات، فغادر الوفد لندن في نوفمبر 1920 ووصل إلى باريس، دون أي نتيجة.

دعت بريطانيا المصريين إلى الدخول في مفاوضات لإيجاد علاقة مرضية مع مصر غير الحماية، فمضت وزارة عدلي بمهمة المفاوضات، ولم تنجح المفاوضات بعض رفضها لمشروع المُعاهدة، فنشر سعد زغلول نداءً إلى المصريين دعاهم إلى مواصلة التحرك ضد الاحتلال البريطاني فاعتقلته السلطة العسكرية هو وزملائه، ونفي بعد ذلك إلى سيشيل.

حققت الثورة مطالبها، ففي 28 فبراير ألغت بريطانيا الحماية المفروضة على مصر منذ 1914. وفي 1923، صدر الدستور المصري وقانون الانتخابات وألغيت الأحكام العرفية. لم تستطع الثورة تحقيق الاستقلال التام، فقد ظلت القوات البريطانية متواجدة في مصر.

خلفية تاريخية

المقالات الرئيسة: مصر تحت الاحتلال البريطاني والحرب الإنجليزية المصرية (1882) والإمبراطورية البريطانية

كتيبة الحرس الاسكتلندي تنزل في الإسكندرية يوم 12 أغسطس 1882

حُدد مركز مصر قبل الحرب العالمية الأولى بمعاهدة لندن عام 1840 التي التزمت بها مصر، حيث كانت تعترف باستقلال مصر المكفول من الدول الموقعة وضمان عرش محمد علي باشا.[1] قُيد هذا الاستقلال بالسيادة العُثمانية التي قررتها المُعاهدة، وتراخت هذه السيادة مع الزمن ولم يبقَ من مظاهرها غير الجزية التي كانت مصر تدفعها.[ملاحظة 1] عصف الاحتلال البريطاني باستقلالية مصر عام 1882، حيث دخلت القوات البريطانية مصر وقامت باحتلالها. كانت الحرب العالمية الأولى في يوليو 1914، وقد أخذت مصر فيها موقف الحياد، وفي 2 نوفمبر 1914 أُعلنت الأحكام العرفية ووُضعت الرقابة على الصحف من قبل السُلطات البريطانية. في 18 أكتوبر 1914، تم تأجيل انعقاد جلسات الجمعية التشريعية ووضع قانون لمنع التجمهر وتفريقها ومعاقبة القائمين به.[ملاحظة 2][2] دخلت تركيا الحرب ضد بريطانيا فأُصدر بيان يُحذر المصريين من أي أعمال عدائية ضد بريطانيا. أُعلنت الحماية البريطانية على مصر في 18 ديسمبر 1914، وسُلبت من السيادة التركية (الدولة العُثمانية)، وفي اليوم التالي خُلع الخديوي عباس حلمي الثاني الذي كان متواجد في الأستانة وتولى السلطان حسين كامل العرش.[3] تولى حسين رشدي الوزارة، وأُلغيت وزارة الخارجية تبعًا لنظام الحماية.[4] لم يصدر موقف رسمي من الجمعية التشريعية التي كانت تحمل صفة النظام النيابي حينها، كذلك من الوزارة. قام وكيل الجمعية سعد زغلول باشا باستقبال هنري مكماهون أول مندوب سامي بريطاني عُين في ظل الحماية في 9 يناير 1915، وقال عنه: «إن دلائل الخير بادية على وجهه، وأمل أن يجزل الله لمصر الخير على يده.»[5]

تولت السلطة العرفية حكم البلاد، فكان أول أعمالها اضطهاد الحزب الوطني ومطاردة أعضائه ومناصريه واعتقال الكثير منهم. تزايد سخط الشعب على الحماية وعلى السلطان حسين كامل لقبوله العرش في ظل الانقلاب والحماية البريطانية، فاعتدي عليه مرتين. اتخذت القوات البريطانية من مصر قاعدة حربية لحلفائها في الشرق الأوسط فكانت قاعدة لحملاتها على العراق وسوريا وشبه الجزيرة

العربية، ما كان له آثاره في شن القوات العثمانية حملتها على قناة السويس وقد شارك الجيش المصري فيها مع القوات البريطانية. أخذت القوات البريطانية تجمع مئات الآلاف من العمال والفلاحين بالإكراه لإرسالهم في مختلف حملاتها للعمل مع الجيش البريطاني، فيما سمي بـ «فرقة العمل المصرية»،[6] وقد مات منهم الكثيرين.[7] عينت الحكومة البريطانية رونالد ونجت مندوبًا ساميًا لمصر، في نوفمبر 1916 بدلًا من مكماهون، وكان ونجت قائد الجيش المصري والحاكم في السودان، وقد زاد من النفوذ الإنجليزي على الحكومة والسلطان. توفي السلطان كامل في 9 أكتوبر 1917، وكان قد عَرض السلطنة على نجله كمال الدين حسين، لكنه تنحى عن ذلك، وارتقى السلطان فؤاد الأول العرش. لم يشأ فؤاد تغيير الوزارة، فعهد لحسين رشدي بتأليف الوزارة من جديد. كانت مصر قد صرفت من خزائنها في مصلحة بريطانيا منذ بداية الحرب 3.5 مليون جنيه إسترليني.[8] انتهت الحرب العالمية الأولى، في 11 نوفمبر 1918، بهزيمة ألمانيا وانتصار قوات الحلفاء.[9]

الوضع المصري قبيل الثورة

الوضع السياسي

المقالات الرئيسة: الحزب الوطني (مصر) وسلطنة مصر

مصطفى كامل

محمد فريد

كانت مصر في طليعة الدول التي خاضت جولات ضد حكم الفرد والتدخل الأجنبي، فكانت البداية على يد مصطفى كامل ومحمد فريد فكان الحزب الوطني مُمهد للثورة.[10] ظهر مشروع السير وليام برونيت – المستشار المالي للحكومة البريطانية في مصر – لوضع تعديلات في القوانين والنظم القضائية والإدارية لتنسجم مع الحماية البريطانية.[11] سُميت اللجنة «لجنة الامتيازات الأجنبية»، فقد وضع هذا المشروع لإنشاء مجلس نواب مصري، تكون له سلطات استشارية، ومجلس شيوخ تكون فيه الأغلبية للأعضاء الرسمين (الوزراء) والمستشارون الأجانب ثم الأعضاء المُنتخبين. أرسل برونيت نسخة من المشروع في نوفمبر 1918، ما كان له أثره في ازدياد السخط على السياسة البريطانية، لإهدارها للاستقلال الداخلي لمصر.[12]

الوضع الاقتصادي

طغى على الاقتصاد المصري في هذه الفترة ازدياد النفوذ الأجنبي في البنوك والمصانع والمتاجر.[13] في حين كان يُمثل القطن عصب الاقتصاد المصري هبط سعره هبوطًا جسيمًا على أثر الحرب العالمية الأولى إلى ما يعادل 1.60 جنيه مصري، وكان سعره قبل الحرب 4 جنيهات.[14] ازدادت الأزمة الاقتصادية بعد رفض البنوك التسليف على القطن، وبدأت البنوك العقارية المطالبة بأقساطها، واستعمال الحكومة القسوة في جمع الضرائب.[14] أدى الوضع إلى لجوء الكثيرين إلى بيع أقطانهم بأدنى سعر (1.20ج)، كذلك بيع المصوغات والماشية والاستدانة من المرابين لسداد بقية المال المطلوب.[14] أصدرت لجنة بورصة الإسكندرية قرارًا في 6 ديسمبر 1914 بتحديد سعر أدنى لعقود تصدير القطن بـ2.5 جنيه تقريبًا، تفاديًا لهبوط سعره لأقل من هذا المستوى، لكن ألغي العمل بالقرار في 6 سبتمبر من نفس العام.[14] بلغ ثمن محصول القطن عام (1914) 16.5 مليون جنيه في حين كان عام (1913) 29.14 مليون جنيه.[15] في 2 أغسطس 1914، أصدرت الحكومة مرسومًا ينص على أن "أوراق البنكنوت الصادرة من البنك

الأهلي تكون لها نفس القيمة الفعلية للنقود الذهبية المتداولة رسميًا، وسُمح للبنك بإرسال رصيده الذهبي إلى لندن وإعفاء الأوراق النقدية من الغطاء الذهبي.[16] منحت الحكومة علاوة للموظفين لمواجهة الغلاء، فزادت من دخلها لتعويض العجز، فتم رفع أجور النقل بالسكك الحديدية بـ50% ليصل مقدار الزيادة لـ100%.[17] احتكرت الحكومة البريطانية محصول القطن عام 1917 بسعر أقل من السعر الحقيقي، وألغت عقود التصدير وحصرتها في عدد محدود من شركات التصدير الأجنبية، كذلك عام 1918 وحدد سعر شرائه بـ 7 جنيهات تقريبًا، وكان سعر الشراء الفعلي من أصحاب الأقطان 5.3 جنيهات،[18] في حين كان السعر العالمي 10.6 جنيهات، وبلغت خسارة مصر في هذا العام من القطن 32 مليون جنيه.[19]

الوضع الاجتماعي

انتشر التعليم وارتقت أساليب الحياة عما كان قبل 1919 وحدثت نهضة أدبية وعلمية وصحفية، ما جعل المجتمع على دراية أكثر وأشد تبرمًا على النظم الاستعمارية.[20] خلال عامي 1918 و1919 اتسع نطاق الحراك الوطني ليشمل طبقات كانت بمعزل عنه كالموظفين والفلاحين وكذلك طبقة الأعيان والنساء.[21]

المُقَدِمات

تأليف الوفد المصري

المقالة الرئيسة: حزب الوفد

سعد زغلول

اجتمع سعد زغلول مع بعض أعضاء الجمعية التشريعية وغيرهم، ورغبتهم في تأليف وفد يسافر إلى باريس للمطالبة باستقلال مصر لدى مؤتمر السلام. ذهب سعد زغلول وعلي شعراوي وعبد العزيز فهمي إلى دار الحماية البريطانية لمقابلة السير رتجنالد وجت عقب عهد الهدنة في الأربعاء 13 نوفمبر 1918، دار الحديث بينهم دون نتيجة تذكر. كان هناك اجتماعات لمجموعات أخرى غير مجموعة زغلول، فقد اجتمع فريق من أعضاء نادي المدارس العليا، واتجهت أنظارهم لتكليف مجموعة سعد زغلول بالمطالبة بالاستقلال.[22] قصد مصطفى النحاس وعلي ماهر سعد زغلول وعرضوا عليه موقفهم، أخفى عليهم زغلول ما يقوم به هو وزملاؤه، إلا أنهم لم يقتنعوا وعاد النحاس لمقابلة عبد العزيز فهمي. اقتنع فهمي بصدقهم فأخبرهم بما يجري. بدأ الوفد في جمع توكيلات من المصريين لتوكيلهم في الدفاع عن القضية المصرية. في هذه الأثناء ظهرت حركة أخرى من أعضاء الحزب الوطني لتأليف وفد آخر بتأييد من عمر طوسن وكيل الجمعية التشريعية. قابل سعد زغلول عمر طوسون في محاولة منه لتوحيد صف الوفد، فقبل طوسون ضم مصطفى النحاس وحافظ عفيفي.[23]

استمر الوفد في جمع التوقيعات للضغط على الإنجليز للسماح بالسفر للوفد إلى باريس. ألقى سعد زغلول أول خطاب في أول اجتماع بعد تأليف الوفد في 13 يناير 1919، بمنزل حمد الباسل، أعلن فيه أن الحماية باطلة بموجب القانون الدولي، ووضع في هذا الخطاب مبادئ الدستور السياسي لمصر المستقلة؛ تضمنت المبادئ بقاء نظام الامتيازات الأجنبية، بهدف كسب تأييد الدول التي تتمتع رعاياها بهذه الامتيازات، حتى تعاون مصر في مؤتمر السلام لنيل استقلالها. أيد حسين رشدي باشا رئيس الوزراء حينها وعدلي يكن وزير المعارف حركة التوكيلات هذه، وطلبا من المعتمد البريطاني السماح لهما وللوفد بالسفر، فجاء الرد بعدم الموافقة، بحجة انشغال اللورد بلفور بمفاوضات الصلح لقرب انعقاد مؤتمر السلام. تقدم الاثنين باستقالتهم للسلطان فؤاد الأول 2 ديسمبر 1918. لم يقبل السلطان فؤاد هذه الاستقالة لعل يقبل

الإنجليز عرض رشدي باشا بالسفر إلى لندن. في 21 يناير 1919، سافر المعتمد البريطاني السير ونجت إلى لندن في محاولة إقناع حكومته بسفر الوزيرين إلى لندن لكن الحكومة البريطانية رفضت، فبقي هناك ولم يعد.[24] أصرّ الإنجليز على موقفهم وظلت الاستقالة معلقة. تراجعت السلطات الإنجليزية فيما بعد، وسمحت للوزيرين بالسفر إلى لندن دون غيرهم. أصرّ رشدي باشا على طلبه بالسماح للسفر لمن يطلب السفر من المصريين إلى أوروبا، فرفض الإنجليز ما أدى إلى قبول السلطان الاستقالة في مارس 1919.

اعتقال سعد زغلول

المقالة الرئيسة: سعد زغلول

تدخل الوفد لأول مرة باعتباره ممثلًا للشعب، وأرسل خطابًا في 2 مارس 1919 للسلطان ليُعلن عن رفضه في قبوله استقالة الوزارة. تبع هذا الخطاب خطابًا آخر في 4 مارس إلى ممثلي الدول الأجنبية تحتج فيه على منع الإنجليز المصريين من السفر إلى مؤتمر السلام. في 6 مارس، استدعى الجنرال وطسن قائد القوات البريطانية سعد زغلول وأعضاء الوفد لمقابلته. قام الجنرال وطسون بتحذيرهم من القيام بأي عمل يعيق الحماية البريطانية على مصر، واتهمهم بتعطيل تشكيل الوزارة الجديدة، ما يجعلهم عرضة للأحكام العرفية. أرسل سعد زغلول احتجاج إلى لويد جورج رئيس الوزارة الإنجليزية، أعلن فيه أنه يطلب «الاستقلال التام» لبلاده وأنه يرى في الحماية عملًا دوليًا غير مشروع. في 8 مارس، أمرت السلطات البريطانية باعتقال مجموعة الوفد وحبسهم في «قُكنات قصر النيل» ثم تم نفيهم في اليوم التالي إلى «مالطة». انتشرت أخبار نفي أعضاء الوفد في 9 مارس، ما تسبب في بدأ مظاهرات الاحتجاج في القاهرة والمناطق الكبرى، كان قوام المظاهرات طلبة المدارس الثانوية والعليا ثم انضم لهم بقية المصريين.

الأحداث

تجمُع لبعض المتظاهرين أمام محطة مصر

بدأت أحداث الثورة في صباح يوم الأحد 9 مارس 1919، بقيام الطلبة بمظاهرات واحتجاجات. كان طلبة مدرسة الحقوق[ملاحظة 3] أول المضربين واتخذوا زمام المبادرة فذهب وفد منهم إلى بيت الأمة حيث كان بعضهم يرى أن هذه التظاهرات قد تغضب الوفد، فقابلوا عبد العزيز فهمي وقال لهم: «انكم تلعبوا بالنار دعونا نعمل في هدوء ولا تزيدوا النار اشتعالاً.» انصرف الطلبة غاضبين من الرد وذهبوا إلى زملائهم، لكن زملاءهم استبطأوا عودتهم فخرجوا من المدرسة بتسهيل من أحد ضباط الجيش في بداية للتظاهر.[25] أصدرت بريطانيا في 21 مارس قرار بتعين المارشال اللنبي[ملاحظة 4] اجتمع بعد وصوله بحسين رشدي وأعضاء وزارته وباقي أعضاء الوفد غير المعتقلين، وطلب مساعدتهم في الحد من هذه التظاهرات. أذاع السلطان فؤاد نداءً إلى الشعب مطالبًا فيه بالكف عن التظاهرات، وعقبه خبر من اللنبي بالإفراج عن المعتقلين والسماح بالسفر لمن يريد.[26]

بداية الأحداث في مارس

- 10 مارس: أعلن طلاب المدارس الأميرية والأزهر الإضراب العام، وشكلوا مظاهرة كبرى وانضم إليهم من صادفهم من أفراد الشعب. في أثناء مرور المتظاهرين بشارع الدواوين حيث كان يتواجد بعض الجنود الإنجليز فأطلقوا النار على المتظاهرين، ما أدى إلى وفاة أول أثنين من

المظاهرين.[27] تعدى بعض المظاهرين على قُطر الترام فأتلفوا كثيرًا منها وتعطيل سيرها وتحطيم بعض واجهات المتاجر المملوكة للأجانب.[28]

- 11 مارس: اسناء الطلبة من وقوع هذه الحوادث فبادروا إلى إذاعة منشور في الصحف يعربون فيه عن أسفهم لهذه الأحداث.[28] استمر الطلبة في تظاهراتهم وأضرب سائقي سيارات الأجرة (التاكسي) فتعطلت المواصلات في جميع أنحاء القاهرة. أصدر القائد العام للقوات البريطانية أمرًا بمنع المظاهرات، وبدأت القوات في تنفيذ الأمر بالأسلحة والمدافع وإطلاق النار على من صادفهم من المظاهرين.[29] كانت أول مصادمة بين الجنود والمظاهرين بميدان باب الحديد ثم شارع عماد الدين.[30] اضرب المحامين أيضًا في هذا اليوم.[31]
- 12 مارس: استمرت التظاهرات والمواجهة العسكرية من قبل القوات، وصدر تقرير رسمي في هذا اليوم يوضح عدد إصابات الأحداث من 9 مارس وكانت 6 قتلى و31 جريح.[32] أضرب طلبة المدارس والمعاهد الدينية بالإسكندرية، ونظموا تظاهرات أمام جامع المرسي أبو العباس واتجهوا إلى مبنى المحافظة.[33] قامت مظاهرة كبيرة في طنطا، واتجهوا إلى محطة القطارات، حيث كانت تتواجد مجموعة من الجنود البريطانيين فاهالوا عليهم بالرصاص. بلغ عدد الضحايا 16 قتيل و49 جريح.[34]

مجموعة من السيدات يُشاركن في التظاهرات

- 13 مارس: استمرت التظاهرات ووقع أكثرها في الحلمية والغورية وشبرا. قام طلبة الأزهر بتظاهرات أمام مسجد الحسين وساروا إلى أن التقوا بتظاهرات الطلبة الأخرين، ثم ساروا إلى المحكمة الشرعية بشارع نور والظلام.[32]
- 14 مارس: تجددت المظاهرات، وتجدد الاعتداء عليها من قبل الجنود البريطانيين، وكان أكثر الاعتداءات فظاعة ما حدث أمام مسجد الحسين فبينما الناس خارجين من صلاة الجمعة أتت مدرعتان إنجليزيتان وأطلق الرصاص على المُصلين ظنًا منهم أنهم متظاهرون. ووقعت في هذا اليوم مظاهرتان احداهما كانت بحي السيدة زينب فرقتها القوات الإنجليزية بالمدافع الرشاشة وقتل 13 وأصيب 27 شخصًا.[35]
- 15 مارس: أضرب المحامين الشرعيين وتظاهروا أمام المحكمة الشرعية، وكذلك عمال السكك الحديدية الذي يزيد عددهم عن 4,000 عامل، وقاموا بإتلاف مفاتيح القضبان والخط الحديدي بالقرب من إمبابة، فتعطلت قطارات الوجه القبلي.[36] أنشأت القيادة البريطانية محكمة عسكرية، بقسم الأزبكية، وكانت تصدر أحكامًا بالحبس أو الجلد أو الغرامة.[36]
- 16 مارس: استمرت المواصلات معطلة، وكانت الأحياء الشعبية منها حي الحسين والسيدة زينب باب الشعرية والجمالية تشهد تظاهرات قوية. أقيمت الحواجز والمتاريس في هذه الأحياء لتعطيل سير المدرعات البريطانية، وحفر الثوار خنادق عميقة بالشوارع.[37] أُقيمت مظاهرة كبرى من السيدات في هذا اليوم، وكان أعدادهن تتجاوز الـ 300، وقدمن احتجاجًا مكتوبًا إلى معتمدي الدول (السفراء حاليًا). كان منهم صفية زغلول زوجة سعد زغلول.[38]
- 17 مارس: شهدت القاهرة مُظاهرات أكثر تنظيمًا، بدأت سيرها من الأزهر، وتعهدت القوات البريطانية بعدم التعدي. لكن أُطلقت النيران من نوافذ بعض البيوت من مصدر غير معروف فقتل

وجرح البعض.[39] أطلقت القوات البريطانية النار على المتظاهرين في الإسكندرية فقتل 16 وجرح 24 شخصًا.[40] قامت مظاهرة كبرى بمدينة دمنهور وتصدى لها مدير البحيرة إبراهيم حليم باشا شخصيًا، فأغضبهم ذلك، فانقضوا عليه بالأحذية. تدخلت الشرطة وقتل 12 شخصًا. أُعلن حظر التجوال ليلًا بالمدينة من الساعة السابعة مساءً إلى الرابعة صباحًا[41] حُشدت مظاهرات بمدينة رشيد، فتصدت لهم الشرطة وقتل شاب من أبناء أحد الأعيان، فهاجم المتظاهرين قسم الشرطة وأضرموا فيه النار. خلع بعض المتظاهرين قضبان السكة الحديد وأتلفوا خطوط الهاتف. نُظمت لجان شعبية لحفظ الأمن بالمدينة. قامت القوات الإنجليزية في اليوم التالي بالقبض على 90 شخصًا.[42]

- 18 مارس: اجتمع عمال عنابر السكك الحديدية في شارع بولاق وساروا قاصدين الأزهر للانضمام إلى المتظاهرين به، فاعترضتهم القوات البريطانية فسقط منهم الكثير من القتلى والجرحى.[39] تم تدمير محطة قطارات قلين وقطعت السكك الحديدية بين طنطا وقلين ودسوق.[34] في زفتى، تجاوب الأهالي مع دعوات انفصال المدينة وإعلان الجمهورية.[43] قامت السلطات البريطانية بدفع القوات الأسترالية لقمع الأحداث، فقام الأهالي بحفر الخنادق العميقة وخلعوا قضبان السكك الحديدية، فدخلت القوات المدينة وعسكرت بها.[44]

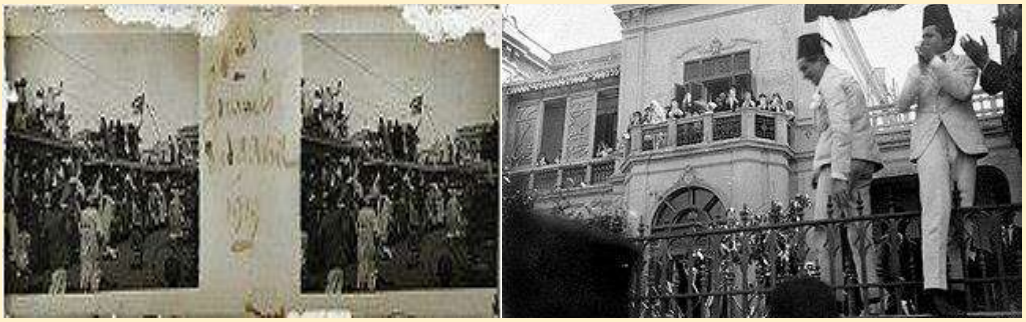

المتظاهرين أمام بيت الأمة المتظاهرين

- 20 مارس: تظاهرت مجموعة من السيدات أمام بيت الأمة، فحاصرتهم القوات البريطانية لأكثر من ساعتين. قدِم القُنصل الأمريكي وشاهد الحصار، فذهب إلى مقر القيادة البريطانية بفندق سافواى، فصُدر أمر بفض الحصار.[45]
- 21 مارس: بدأت تظاهرات بمدينة بور سعيد، فتصدى لها الجنود البريطانيين وأطلقوا النار على المتظاهرين فقتل 7 وجرح 17 شخصًا .[41]
- 25 مارس: وقع حادث بقريتي العزيزية والبدرشين بمحافظة الجيزة، حيث قام نحو مائتي جندي بريطاني في الساعة الرابعة صباحًا بالهجوم على القريتين مدججين بالسلاح، وانقسموا فريقين كل فريق أحاط بمنزل عمدة القرية، وطلبوا منهم تقديم كل ما يملكونه من أسلحة. أستولى الجنود على الحُلى والأموال من المنازل والماشية، وقاموا بإحراق القريتين وقتل العديد من الأهالي.[46] حاصرت القوات البريطانية بلدة الشبانات بمركز الزقازيق، بحجة قتل جندي هندي يتبع القوات البريطانية. أمر القائد أهل البلدة بالمغادرة لإحراق القرية، فاستولى على ممتلكات الأهالي وقاموا بإحراقها .[47]
- 30 مارس: اقتحم الجنود البريطانيين بلدة نزلة الشوبك مركز العياط بالسلاح وسلبوا منها الحُلى والمال، واعتدوا على أعراض النساء. قتل 12 وجرح 12 شخصًا وأشعلوا النيران بالمنازل.[48]

مُهادنة الثورة

السلطان فؤاد الأول

- 6 أبريل: أصدر السلطان فؤاد قرارًا نُشر في الوقائع المصرية وكافة الصحف، بالكف عن المظاهرات والهدوء والسكينة.[49]
- 7 أبريل: أعلن الجنرال اللنبي بالإفراج عن سعد زغلول وزملائه، وتمكين المصريين من السفر للخارج، فقامت مظاهرات كبيرة للابتهاج، وتعدى الجنود البريطانيين على بعض المتظاهرين بالقرب من فندق شبرد، فقتل 2 وجرح 4 أشخاص.[50]
- 8 أبريل: قامت مُظاهرة كُبرى بلغ عدد متظاهريها مئات الآلاف، بينما الموكب يمر من أمام حديقة الأزبكية، قام الجنود الإنجليز بإطلاق النيران على المتظاهرين فقتل وجرح عدد منهم.[51]
- 9 مارس: عرض السلطان فؤاد الأول على حسين رشدي تشكيل وزارة جديدة بعد تنفيذ المطالب من الإفراج عن سعد زغلول والسماح لهم بالسفر، فقبل رشدي تشكيل الوزارة، حيث كانت وزارة حسين رشدي مستقيلة منذ ديسمبر 1918 وقبل السلطان الاستقالة في أول مارس 1919. ظلت الدولة دون حكومة طوال فترة واشتعال الثورة.[52][ملاحظة 5]
- 11 أبريل سافر أعضاء الوفد المصري إلى بورسعيد ومنها أخرجوا إلى مالطة حيث التقوا بسعد زغلول وزملائه الثلاثة واخرجوا جميعًا إلى باريس.[53][ملاحظة 6]
- 12 أبريل: أصدر رشدي بيانًا من رئاسة مجلس الوزراء يهيب فيه موظفين الدولة بالعودة لأعمالهم.[54] حيث قرر الموظفين الإضراب بعد اجتماع لهم بوزارة الحقانية في 10 أبريل ورفعت بمطالبها لرشدي باشا[55]
- 13 أبريل: هجمت القوات البريطانية على بلدة كفر مساعد بمركز صفط الملوك (إيناي البارود حاليًا)، وأمروا الأهالي بالخروج إلى محطة القطار، وقتل أحد الأهالي. ثم هجموا على بلدة شبرا الشرقية ثم بلدة كفر الحاجة.[56]

- 17 أبريل: في قنا واسوان، أُذيع منشور بضرورة تحية الضباط البريطانيين، وأُنذر كل من تخالف القرار من الأهالي، حيث أُتلفت خطوط السكك الحديدية.[57]
- 21 أبريل: لم توفق وزارة رشدي بإقناع الموظفين بإلغاء الإضراب، فتقدم رشدي باستقالته، وقبلت استقالته في اليوم التالي.[58]

الوفد المصري في باريس

المقالات الرئيسة: معاهدة فرساي ومؤتمر باريس للسلام 1919

وصل الوفد المصري إلى باريس في 18 إبريل، وقد نشر نبأ في اليوم التالي بموافقة الولايات المتحدة على الحماية التي فرضتها إنجلترا على مصر.[59] قرر الوفد إيفاد محمد محمود باشا إلى الولايات المتحدة للدعاية وانتقاد إعلان الرئيس ويلسون.[60] أُعلنت شروط الصلح التي قررها الحُلفاء وسُلمت للوفد الألماني في 7 مايو، مؤيدة للحماية التي فرضتها إنجلترا على مصر. قبلت ألمانيا في 2 يونيو ووقعت على شروط الصلح وصارت جزءًا من معاهدة فرساي.[61] احتج الوفد المصري على بنود الاتفاقية وأرسل خطابًا للسيد جورج كلمنسو رئيس الوزراء الفرنسي ورئيس المؤتمر.[62] حدث انشقاق بالوفد وقرر في يوليو فصل إسماعيل صدقي ومحمود أبو النصر، بحجة مخالفتهم مبدأ الوفد وخطته، وفصل حسين واصف بعد ذلك.[63] لم يكن بعض أعضاء الوفد على توافق مع سعد زغلول ظنًا منهم أنه يريد إعلان الجمهورية في مصر، في حين كان أعضاء الوفد وخصوصًا من الأعيان يرون خطورة هذه الخطوة.[64]

لجنة ملنر

المقالة الرئيسة: لجنة ملنر

- في أبريل 1919، فكرت الحكومة البريطانية في حل لمشكلة الثورة المصرية وتفاديها، فأقترح إيفاد لجنة كبرى إلى مصر للتحقيق في أسبابها. أعلنت الصحف البريطانية أن اللجنة ستسافر في خريف 1919، الأمر الذي زاد من سخط المصريين، كون تمسك بريطانيا بالحماية. مهد لقدوم اللجنة في أوائل سبتمبر، حيث صدرت الأوامر إلى المصالح الحكومية بإعداد تقارير وإحصائيات عن الوضع المصري، وإرسال نشرات للأعيان تحوي على أسئلة تخصوص دوافع الثورة.[65] في 22 سبتمبر 1919، أعلنت لندن عن تشكيل لجنة برئاسة اللورد الفريد ملنر وزير المستعمرات حينها.[66]

الاحتجاج على لجنة ملنر

- 24 أكتوبر: في القاهرة، تظاهر المصريين احتجاجًا على قدوم اللجنة فتصدت لهم الشرطة، وفي الإسكندرية خرج المصلون من جامع المرسي أبي العباس في مظاهرات ضخمة فتصدت لهم الشرطة واستعانت بقوات الجيش الإنجليزي، فقتل 5 وجرح نحو 40 شخصًا.[67]
- 31 أكتوبر: خرجت تظاهرة كبرى في الإسكندرية، فاقتحمت سيارة للجيش الإنجليزي الجموع، فصدمت من صادفته. ثار المتظاهرين على الجنود، فأطلق الجنود النيران على المُتظاهرين، فقتل 4 وجرح 40 شخصًا. صدر قرار من مجلس الوزراء في 5 نوفمبر بمنع التظاهرات.[68]
- 14 نوفمبر: نشرت دار الحماية بلاغًا رسميًا أعلنت قرب قدوم لجنة ملنر وحددت مُهمتها باقتراح نظام سياسي يُلائم مصر تحت الحماية البريطانية. أصدر الحزب الوطني ردًا على البيان أعلن فيه سياسة عدم المفاوضات مع المُحتلين. أُذيع بيان من لجنة الوفد المركزية، بضرورة تمسك المصريين بحقوقهم، وضرورة جهادهم الوطني.[69]
- 15–16 نوفمبر: اندلعت مُظاهرات في بالقاهرة والإسكندرية، وتوجهت مظاهرات القاهرة إلى ميدان عابدين تهتف بالاستقلال وسقوط لجنة ملنر. حاولت قوة من الجيش المصري تفريق المُتظاهرين،

ما أدى إلى هجوم المتظاهرين على قسم شرطة عابدين والموسكي وفتت حصارهم. استدعت الحكومة الجيش البريطاني للتدخل، فوقعت معركة دامية وقتل 13 وجرح 79 مصريًا.[70] وفي الإسكندرية اعترضت القوات البريطانية التظاهرات وقتل اثنين من المتظاهرين. وكذلك قامت تظاهرات كبرى في طنطا والمنصورة وشبين الكوم.[71] قدم محمد سعيد رئيس الوزراء استقالته، مسببًا إياها إلى عدم موافقته على حضور لجنة ملنر. استبقى السلطان فؤاد الاستقالة حتى يُشكل وزارة جديدة.[72]

- 21 نوفمبر: شُكلت وزارة يوسف باشا وهبة (القبطي)، وكان معظم الوزراء من الحكومة السابقة. قوبل التشكيل بسخط عام، حيث أنها أتت بعد بلاغ دار الحماية فدل ذلك على إقرارها بالسياسة البريطانية في الحماية على مصر.[72] أقام الأقباط في الكنيسة المُرقسية الكبرى، وأعلنوا سخطهم على وهبة باشا. عقدت الجمعية العمومية للمحامين وقرروا الأضراب احتجاجًا على لجنة ملنر.[73] وصلت لجنة ملنر إلى بور سعيد، في 7 ديسمبر، واستقلوا قطارًا إلى القاهرة، وكانت الحراسة مشددة على القطار وحرسه خمس طائرات حربية.[74] تجددت الاحتجاجات على قدوم اللجنة فأضرب الطلاب وقاموا بمظاهرة كُبرى في 9 ديسمبر.
- 11 ديسمبر: قامت مظاهرة من طلبة الأزهر، وكان من المخطط لهم السير إلى دور معتمدي الدول (السفراء)، هاجمت القوات الإنجليزية فتفرقوا وعادوا إلى ميدان الأزهر. دخل الكثير من المتظاهرين إلى المسجد الأزهر، فدخل ورائهم الجنود الإنجليز بالأسلحة، واعتدوا على المتظاهرين داخل المسجد. وقع كبار علماء الأزهر على بيان احتجاجًا على الأحداث أرسل إلى السلطان فؤاد ويوسف وهبة واللورد اللنبي.[75]

- 15 ديسمبر: فشلت محاولة لاغتيال يوسف وهبة، فقد ألقى عليه طالب قبطي بكلية الطب قنبلتين فانفجرتا ولم تصبه. تكررت حوادث الاغتيالات للوزراء ففي 28 يناير 1920 ألقى أحد الطلاب قنبلة على إسماعيل سري وزير الأشغال، لكنها لم تصبه. في 22 فبراير، ألقي أحد الطلاب قنبلة على محمد شفيق وزير الزراعة لكنها لم تصبه أيضاً. كذلك في 8 مايو ألقيت قنبلة على حسين دروبش وزير الأوقاف لكنها لم تصبه.[76]

عودة اللجنة إلى لندن

قضت لجنة ملنر في مصر نحو ثلاثة أشهر تدرس فيها أسباب الثورة وتبحث عن علاج لها. غادر اللورد ملنر مصر في 6 مارس 1920. اجتمعت الجمعية التشريعية في بيت الأمة لأول مرة بعد أن عُطلت عام 1914، وأصدرت قرارات ببطلان الحماية الإنجليزية على مصر وطالبت بالاستقلال التام لمصر والسودان.[77] أزعج الاجتماع السلطان البريطانية ما أدى إلى إصدار اللورد اللنبي أمر عسكري بمنع اجتماع الجمعية.[78] في 19 مايو، قدم وهبة استقالته، كنتيجة للسخط المصري على وزارته، فقبلها السلطان في 21 مايو. عُزيا تشكيل الوزارة الجديدة إلى محمد توفيق نسيم وزير الداخلية في وزارة يوسف وهبة، لكنها قوبلت بسخط عام هي الأخرى، والقى أحد الطلبة على سيارة نسيم قنبلة لكنها لم تؤذيه.[79]

مفاوضات الوفد مع لجنة ملنر

دعا اللورد ملنر الوفد المصري في باريس للمجيء إلى لندن للتفاوض مع اللجنة. أوفد الوفد ثلاثة من أعضائه: محمد محمود وعبد العزيز فهمي وعلي ماهر، للتأكد من استعداد الحكومة البريطانية في التفاوض نحو المطالب القومية. استقر رأي الوفد على الذهاب، فوصل في 5 يونيو واستقبله المصريون في لندن بمحطة فكتوريا.[80] جرت أول مقابلة بين الوفد واللورد ملنر في 7 يونيو، وأسفرت المفاوضات عن مشروع

للمعاهدة بين مصر وإنجلترا قدمه اللورد ملنر إلى الوفد فرفضه الوفد، ثم قدم الوفد مشروع للجنة لكن رفضه اللورد ملنر وتوقفت المفاوضات. استؤنفت المفاوضات مرة أخرى بوساطة من عدلي يكن، وقدمت لجنة ملنر مشروعًا يشمل على بعض التعديلات اليسيرة دون أي تغير في جوهر المُعاهدة. اجتمع الوفد للبت في قبول أو رفض مشروع المعاهدة، وانتهى بهم الأمر إلى عرض مشروع المُعاهدة على الرأي العام المصري.[81] أصدر الحزب الوطني بيانًا ينصح فيه المصريين برفض المعاهدة.[82] غادر أعضاء الوفد المنتدبين للاستشارة إلى باريس في أكتوبر 1920. قابل الوفد اللورد ملنر وقدموا له تحفظات المصريين على المُعاهدة، فرفض ملنر المناقشة حول هذه التحفظات. غادر الوفد لندن في نوفمبر 1920 ووصل إلى باريس، ومنها أرسل سعد زغلول باشا نداءً إلى المصريين بالاتحاد والتضحية حتى تنال مصر استقلالها.[83] استقال اللورد ملنر في يناير 1921 خلفه في منصبه ونستون تشرشل كوزير للمستعمرات، وأدلى بأولى تصريحاته والذي عد فيه مصر جزءًا من الإمبراطورية البريطانية المرنة، ما أثار عاصفة من الاحتجاجات في مصر.[84]

الجهاز السري بالثورة

ترأس الجهاز السري لثورة 1919 عبد الرحمن فهمي لخدمته بالجيش وعمله وكيلًا لمديريات عدة. كان ينقسم الجهاز إلى إلى عدة فروع: إدارة المخابرات، والتي كانت تجند عملاء في قصر السلطان ودار الحماية والجيش البريطاني ومجلس الوزراء. كان لهذا الفرع إدارة لتحريك المظاهرات والاضطرابات وقطع السكك الحديدية والمواصلات وعمليات التخريب.[85] كان بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي عدة شفرات في المراسلات مثل الحبر السري أو استخدام شفرات الحروف والأرقام.[86] عندما حاول الأمراء الوصول إلى قيادة الحركة الثورية، أرسل سعد زغلول إلى فهمي خطاب سري لمراقبة محمد سعيد وجريدته الأهالي المناوئة للوفد. قام فهمي بإرسال العملاء إلى الإسكندرية، وبدأوا تخطب في الناس عقب صلاة الجمعة بأعمال الوفد وما وصلت إليه القضية بفضل مجهوداتهم، ومدى خطر محمد سعيد وجريدة، وخرج المتظاهرين من المساجد إلى

إدارة جريدة الأهالي ونادوا بسقوطها . منذ ذلك التاريخ وجريدة الأهالي انقطعت عن الحديث بسوء تجاه الوفد .[87] استخدم عبد الرحمن موظف مجهول يدعى محمد وجيه في المراسلات بينه وبين سعد، فكان يسافر إلى باريس حاملًا رسائل من القاهرة إلى سعد ويعود بالرد بعد ذلك. كذلك استخدمت النساء في المرسلات ومنهم قرينة الصحفي محمود عزمي . أصبح مركز فهمي حرجاً بعدما رفض إبراهيم سعيد أمين الصندوق المالي للوفد أن يعطيه المال وإصراره على أن يعرف مصير هذه الأموال.[88] اتهم عبد الرحمن فهمي في قضية مؤامرة، حيث كانت من أكبر المحاكمات في عهد الثورة، ما استدعت عودة المحاكم العسكرية بعد توقفها . انعقدت المُحاكمة في يوليو وانتهت بعد ثلاثة أشهر في 6 أكتوبر 1920 .[89]

المُحاكمات

كانت مصر إبان الثورة تحت الأحكام العرفية، فكانت المُحاكمات كلها تتم أمام محاكم عسكرية بريطانية. قسمت السُلطة العسكرية مصر إلى عدة مناطق لكل منطقة محكمة عسكرية، وعين في كل منطقة عدة ضباط سياسيين لجمع التحريات والأدلة.[90] في يوليو 1919 اتفقت وزارة محمد سعيد على وقف المحاكمات العسكرية وإحالة من لم تحكم عليهم إلى محاكم الجنايات المصرية.[89] كان هذا مؤقتًا إذ عادت المحاكم العسكرية البريطانية إلى العمل بعد عام من هذا الاتفاق، لعدم اطمئنانها إلى المحاكم المصرية في أن تأخذ الثورة بالشدة التي تريدها .[91]

تعددت المحاكمات خلال الثورة ومن أهمها (حسب الموقع الجغرافي):

دير مواس: في 18 مارس 1919، اتهم 91 شخصًا في مقتل ثماني ضباط إنجليز في قطار دير وط ودير مواس. قضت المحكمة بحكم الإعدام على 34 شخصًا منهم.[92]

الواسطي: اتهم أحد عشر شخصًا بقتل أرثر سميث من كبار موظفي السكة الحديدية. قضت المحكمة بالإعدام على ثلاثة أشخاص.[93]

ملوي: حُكم على عددًا من الأشخاص بالإعدام والأشغال الشاقة، بتهمة تخريب الأملاك الحكومية والتحريض على قطع السكك الحديدية.[94]

الانقسام الداخلي

عدلي يكن

درست الحكومة البريطانية برئاسة لويد جورج تقرير اللورد ملنر، ففي 26 فبراير 1921، قررت اعتبار الحماية البريطانية على مصر علاقة غير مرضية، ودعت مصر إلى الدخول في مفاوضات رسمية للوصول إلى علاقة بديلة تضمن مصالح بريطانية.[95] قدمت وزارة محمد نسيم استقالتها في 16 مارس 1921، وعهد إلى عدلي يكن بتشكيل وزارة جديدة.[96] عاد سعد زغلول إلى مصر في 4 أبريل، قابله الجماهير بمظاهرات وحفلات. بدأت المحادثات بين سعد وعدلي وقدم سعد شروطه، إلا أن خلافاً قام بينهما على رئاسة الوفد، فكان عدلي يرى بأن تكون له رئاسة هيئة المفاوضات، ما دام هو رئيس الحكومة.[97] أدرك سعد أن وزارة عدلي لا توافقه على شروطه كلها، فبدأ في حملة مناوئة لها، وكانت بدايتها في خطبة شبرا 25 أبريل والتي أصر فيها على أن تكون صفة الرئاسة له.[98] عرض على

هيئة الوفد في 28 أبريل الاشتراك في المفاوضات، فرأت الأغلبية المشاركة في المفاوضات برئاسة عدلي فانشق الوفد على نفسه، فاعتبرهم سعد منشقين وأعلن عدم الثقة في الحكومة.[97]

اجتذب سعد الغالبية العظمى من المصريين إلى جانبه مما كان له آثاره في قيام العديد من المظاهرات العدائية ضد عدلي والوزراء المنشقين.[99] قامت مظاهرة في طنطا في 29 أبريل، فعرضت لها قوات الشرطة فعجزت عن ذلك لكثرة العدد، واصلوا سيرهم حتى قسم شرطة طنطا، فأرادت الشرطة تفريقهم بمضخات المياه، فأخذ المتظاهرين يلقون بالحجارة، فردت الشرطة بإطلاق النار مما أدى إلى مقتل 4 وجرح 40 شخصًا. زاد الحادث من موقف عدلي إحراجًا؛ فأعلن أن الوزارة لم تأمر قط بإطلاق الرصاص على المتظاهرين وأمر بإجراء تحقيق.[99] سعى عدلي في تخفيف السخط الشعبي الذي تواجهه وزارته، فتواصل مع السلطة العسكرية البريطانية بشأن رفع الرقابة على الصحف، فكان له هذا في 15 مايو، وصدر إعلانًا من اللورد اللنبي بذلك.

مفاوضات الوفد الرسمي

مضت وزارة عدلي بمهمة المفاوضات غير مكترثة لمعارضة سعد زغلول، واستخدمت الإدارة الحكومية في جمع توقيعات من الأعيان وغيرهم. استصدر السلطان في 19 مايو 1921 مرسومًا بتشكيل الوفد الرسمي للمفاوضات برئاسة عدلي يكن [ملاحظة 7][100] زادت حدة المظاهرات في القاهرة والإسكندرية، واتخذت طابع العداء لكل من خالف رأي سعد زغلول، والنداء بسقوطهم، والاعتداء على منازلهم.[101] في 22 مايو 1921، اشتدت المظاهرات عنفًا في الإسكندرية واشتبك المتظاهرين مع الأجانب، واشتعلت النار في عدة منازل، وحدث تبادل إطلاق النار. تحولت المظاهرات إلى اضطرابات ما أدى إلى تدخل الشرطة ثم الجيش المصري لقمعها، واستمرت الاضطرابات حتى 23 مايو. على إثر وقوع الأحداث صرح ونستون تشرشل وزير المستعمرات بأنه لا يرى الوقت مناسب لجلاء الجيش البريطاني

عن مصر.[102] وصل عدلي يكن لندن في 11 يوليو 1921، وبدأت المفاوضات بينه وبين جورج كورزون وزير الخارجية البريطاني. سلم كورزون عدلي في 10 نوفمبر مشروع معاهدة أصرت فيه بريطاني على التواجد العسكري في مصر، وتدخلها في مجريات الحكم.[103]

في 19 سبتمبر 1921، قررت السلطة العسكرية نفي علي فهمي كامل وكيل الحزب الوطني، وقرر مجلس الوزراء وقف جريدة اللواء المصري.[104] استقدم سعد زغلول بعثة مكونة من خمسة نواب عن حزب العمال برئاسة جون سوان في البرلمان البريطاني للوقوف على الوضع المصري. بعد رحيل البعثة اعتزم سعد زيارة مديريات جنوب مصر وبدأ بأسيوط، فوقع شجار بين أنصاره وخصومه، وقامت قوات الشرطة والجيش بمنع سعد من النزول إلى البر، وأسفر الشجار عن مقتل شخص وجرح ثلاثين.[105]

في 3 ديسمبر 1921 ذهب المندوب السامي البريطاني –اللنبي– إلى سراي عابدين وسلم السلطان فؤاد تبليغًا يتضمن ايضاحًا لسياسة الحكومة البريطانية إزاء مصر. تضمن التبليغ أن الحكومة البريطانية لا تنفذ مُقترحاتها في مشروع المُعاهدة دون رضاء مصر.[106] قُطعت المفاوضات وغادر الوفد الرسمي لندن ووصل إلى مصر في 5 ديسمبر، قوبل عدلي من الجماهير بكل صنوف الإهانات والتحقير. قدم عدلي تقريراً إلى السلطان عن المفاوضات، وأوضح استحالة قبول مشروع المعاهدة، وقدم عدلي استقالته في اليوم التالي.[105]

https://youtu.be/g7bFpLs6km4?si=g00MoyAbg5wALlco

اعتقال سعد زغلول ونفيه

صورة مأخوذة في جزر سيشل سنة 1922 حيث نفت السلطات البريطانية الزعماء الوفديين، وهي موقعة ومهداة من مصطفى النحاس باشا إلى محمد علي الطاهر: سعد زغلول وخلفه من اليمين إلى اليسار: سينوت حنا – مصطفى النحاس – عاطف بركات – مكرم عبيد – فتح الله بركات.

نشر سعد زغلول نداءً إلى المصريين داعيهم إلى مواصلة التحرك ضد الاحتلال البريطاني وقال فيه «فلنشق إذن بقلوب كلها اطمئنان، ونفوس ملؤها استبشار، وشعارنا الاستقلال التام أو الموت الزؤام». دعا إلى اجتماع كبير بنادي سيروس، فأنذرته السلطة البريطانية بعدم إلقاء خطب، وأمرته بمغادرة القاهرة والإقامة في الريف له والعديد من زملائه، فرد عليهم سعد برفض هذه الأوامر.[107] اعتقلت السلطة العسكرية سعد زغلول وزملائه، وأصدر اللنبي أمراً عسكريًا يوجب على البنوك الامتناع عن صرف أي أموال مودعة باسم سعد أو الوفد إلا بإذن منه. احتج الوفد على هذه الاعتقالات، وقامت مظاهرات في القاهرة ومدن أخرى.[108] غادر سعد زغلول في 21 ديسمبر إلى عدن ومنها إلى سيلان (سريلانكا حاليًا)، وهناك أرسلت السلطات البريطانية أحد ضباط المخابرات ليعرض على سعد أن

يكون ملكًا على مصر، على أن يقبل الحماية البريطانية وفصل السودان، لكن رفض سعد العرض.[109] في 29 ديسمبر، نفت السلطات البريطانية سعد وصحبه إلى جزر سيشيل بالمحيط الهندي بدلًا من سيلان التي كان من المفترض أن ينفى إليها.[110]

أصدر الوفد قرارًا في 23 يناير 1922 بتنظيم مقاومة سلمية في وجه السياسة البريطانية لتشمل:[111]

- عدم التعاون: والذي يقتضي قطع العلاقات الاجتماعية مع الإنجليز، وامتناع السياسيين المصريين عن تشكيل الوزارة.
- المقاطعة: مقاطعة التجارة والبنوك والسفن وشركات التأمين الإنجليزية.

بعد أن نشرت الصحف قرار الوفد، اعتقلت السلطة العسكرية الأعضاء الذين وقعوا عليه وسجنتهم في سجن قصر النيل، وعطلت الصحف التي نشرت القرار.[112] على أثر الاعتقالات شُكِلت هيئة جديدة للوفد، وأصدروا نداء إلى المصريين باستمرار جهادهم ضد البريطانيين، إلا أن السلطة العسكرية ما لبثت أن أفرجت في 27 يناير عن أعضاء الوفد المعتقلين فانضموا إلى الهيئة الجديدة. توسطت هذه الفترة حوادث اغتيالات على البريطانيين ومن أهمها مقتل المستر براون مُفتش بوزارة المعارف.[113]

النتائج

ظلت الوزارة شاغرة لأكثر من شهرين بعد استقالة عدلي، وأحجم المسؤولين عنها، نتيجة للسخط العام. عُرض تشكيل الوزارة على عبد الخالق ثروت فقدم شروط لقبوله المنصب، منها عدم قبول مشروع كرزون، وإلغاء الحماية على مصر.[114] قوبلت الشروط برفض كلًا من الوفد والحزب والوطني لتمسكهما بجلاء القوات البريطانية عن مصر. سافر اللنبي إلى لندن لإقناع الحكومة البريطانية بقبول شروط ثروت، لما وجد فيها شروطًا أقل ترضية للمصريين في ثورتهم على الاحتلال. اقنع اللنبي رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج بقبول الشروط، فانتهت مباحثاتهم بقبول شروط ثروت وإعلان تصريح 28 فبراير

عام 1922 .[115] نشر الحزب الوطني في 2 مارس بياناً يشطب فيه التصريح لإصرار بريطانيا على انتهاك الاستقلال المصري.

تصريح 28 فبراير

المقالات الرئيسة: تصريح 28 فبراير و وزارة عبد الخالق ثروت و حزب الأحرار الدستوريين

عاد اللورد اللنبي إلى القاهرة في 28 فبراير 1922، تحمل التصريح وعنوانه (تصريح لمصر) ليتضمن انهاء الحماية وإعلان مصر دولة مستقلة ذات سيادة. أبقت بريطانيا بعض الأمور دون تعديل إلى أن يتم الاتفاق حولها وهي: تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية؛ الدفاع عن مصر من كل تدخل أجنبي؛ حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات؛ المسألة السودانية.[116] أعلن التصريح من الجانب البريطاني دون ارتباط أو قبول من الجانب المصري، وقد صرح لويد جورج أن سبب كون الإعلان من جانب واحد بأنه لا توجد حكومة مصرية تستطيع الارتباط بمعاهدة مع بريطانيا تكفل الضمانات التي تطلبها.[117] اجتمعت اللجنة الإدارية للحزب الوطني وصرحت بأنه لا يوجد تغيير في مقاصد الحكومة البريطانية بالنسبة لمصر.[118]

أعلن السلطان فؤاد الأول في 15 مارس استقلال مصر واتخذ لقب ملك مصر، وشُكلت وزارة عبد الخالق ثروت، واعتبر اليوم عيدًا وطنيًا، لكن المصريين لم يشاركوا الحكومة الابتهاج بهذا التصريح، وقوبل بسخط شعبي.[119] سعت وزارة ثروت في تحقيق مظاهر هذا الاستقلال، فأنشأت وزارة للخارجية تولها ثروت نفسه، وعينت وكلاء مصريين للوزارات بدلًا من البريطانيين.[120] قام الملك بإصدار مرسومًا بتعديل نظام وراثة العرش بعد أن عدله البريطانيين.[121]

أُلفت وزارة ثروت في 3 مارس أبريل 1922 لجنة لوضع مشروع الدستور وقانون الانتخابات وسميت «لجنة الثلاثين». لم يشترك الوفد والحزب الوطني، لأنهم رأوا أن الدستور كان يجب أن يُعهد لجمعية تأسيسية

اختارها الأمة لا إلى لجنة تؤلفها الحكومة.[122] رفعت اللجنة مشروع الدستور إلى ثروت في 21 أكتوبر 1922. كثرة عمليات الاغتيالات للأجانب، واتخذت وزارة ثروت الكثير من الإجراءات التعسفية تجاه المُعارضة منها مصادرتها للاجتماعات المُخالفة لها، وتعطيل صحف «الأهالي والأمة والأهرام». زاد مركز الوزارة إحراجًا بعد أن قامت القوات البريطانية باعتقال أعضاء الوفد ومُحاكمتهم بتهمة نشر منشورات تحرض على احتقار الحكومة والملك، ولم تتخذ الحكومة أي قرارًا تجاه هذه الاعتقالات.[12] تأسس حزب الدستوريين الأحرار برئاسة عدلي يكن، وبمساعدة وزارة ثروت؛ لذلك حمل منذ تأليفه طابع العداء لسعد وللوفد. تبنى الحزب سياسة التساهل مع الإنجليز للوصول إلى حل للقضية المصرية.[123] في 29 نوفمبر 1922 قدم ثروت استقالته فقبلها الملك في نفس اليوم، ولم يذكر سبب هذه الاستقالة.

وزارة توفيق نسيم وما تبِعها

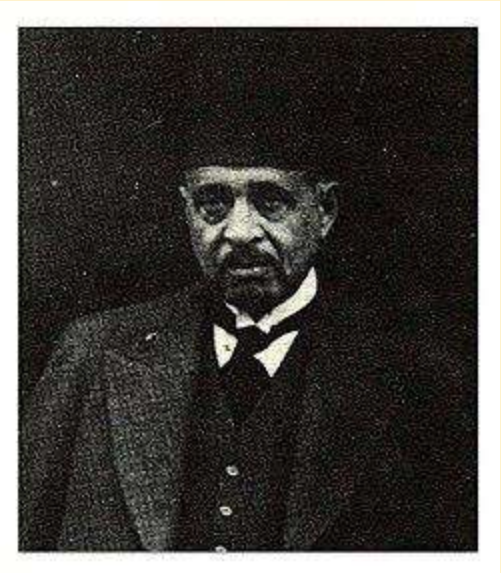

محمد توفيق نسيم

في 30 نوفمبر 1922، عُهد إلى محمد توفيق نسيم – رئيس الديوان الملكي – تشكيل وزارة جديدة، فشكلها في نفس اليوم.[124] كان لعدم اهتمام الوزارة الجديدة بإطلاق سراح سعد زغلول وأعضاء

الوفد المنفيين أثره في تجدد حوادث اغتيال البريطانيين.[125] شرعت الوزارة في عمل تعديلات على مشروع الدستور خاصة بالأمور المتعلقة بالملك وإعطائه المزيد من الصلاحيات. رأت الحكومة البريطانية أن مشروع الدستور عرضة للتعديل قبل صدوره، فطلبت إدخال تعديلات في الأمور المُتعلقة بها، ومن أهمها تعديل المواد المُتعلقة بالسودان وفصلها عن القطر المصري وتغيير لقب الملك من «ملك مصر والسودان» إلى «ملك مصر»، وقبلت الوزارة طلب الحكومة البريطانية. في 5 فبراير 1923، استقالت الوزارة، وكان لهذا آثاره في تجدد الاضطرابات في مصر.[126]

- 7 فبراير: وقع اعتداء على أحد البريطانيين العاملين بمصلحة السكة الحديدية، فأصدر اللنبي أمرًا عسكريًا بتعيين الكولونل كوك كوكس حاكمًا عسكريًا للقاهرة والجيزة.
- 12 فبراير: ألقيت قنبلة على المعسكر البريطاني بجزيرة بدران، فقتل يونانيًا، وأصيب جنديين بريطانيين.
- 20 فبراير: قامت السلطات البريطانية بتفتيش منزل سعد زغلول واستولت على ما به من أوراق، وأغلق المنزل وأقام عليه حرس لمنع الدخول إليه.
- 5–6 مارس: اعتقلت السلطة البريطانية أعضاء الوفد، وعطلت جريدة اللواء المصري التابعة للحزب الوطني.[127]

رأت الحكومة البريطانية تهدئة الحركة الوطنية في مصر بالإفراج عن سعد زغلول. نفذ الإفراج في 30 مارس 1923، وسافر سعد زغلول إلى فرنسا لتلقي العلاج، وكذلك أفرجت عن المعتقلين في مصر من أعضاء الوفد. أصدر اللورد اللنبي قرارًا بإلغاء القرار السابق بشأن تعيين حاكم عسكري للقاهرة والجيزة.[128]

دستور 1923

المقالة الرئيسة: دستور 1923

في 15 مارس 1923، شكل يحيى إبراهيم الوزارة الجديدة، حيث كانت وزارة إدارية بون برنامج. وضع أعضاء لجنة الدستور احتجاجًا على التعديلات التي أجرتها وزارة توفيق نسيم. في 19 أبريل 1923 صدر الأمر الملكي بالدستور، طبقًا للمشروع الذي أقرته اللجنة محذوفًا منه النصان الخاصان بالسودان. أعقب صدور الدستور؛ إفراج السلطة العسكرية البريطانية عن أعضاء الوفد المُعتقلين، وتم الإفراج الباقين في جزيرة سيشيل. في 30 أبريل صدر قانون الانتخابات في ظل الدستور الجديد. في 30 مايو، أصدرت الوزارة القانون رقم 14 لعام 1923 المُسمى «قانون الاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق العمومية»، والتي قيدت فيه حق الاجتماعات والتظاهر بقيود شتى، وفي 31 مايو فكت السلطات البريطانية اعتقال أعضاء الوفد المُتواجدين في جزيرة سيشيل. في 26 يونيو، أصدرت الوزارة قانون يقضي بجواز تطبيق الأحكام العرفية كلما تعرض الأمن المصري للخطر سواء بإغارة قوات للعدو أو وقوع اضطرابات داخلية، والتوسيع من صلاحيات الحاكم العسكري. في 5 يوليو، جرت مفاوضات بين الوزارة ودار المندوب السامي حول إلغاء الأحكام العرفية، أصدر اللورد اللنبي أمرًا بإلغاء الأحكام العُرفية، مقابل إصدار الحكومة للقانون التضمينات والذي يقضي بإجازة كل ما قامت به السلطة العسكرية البريطانية طوال مدة تنفيذ الأحكام، وعدم أحقية مصر في طلب تعويضات عن تطبيقها، كذلك صدر العفو عن بعض المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية بعقوبات أقصاها 15 عام.[129]

عاد سعد زغلول إلى مصر في 17 سبتمبر 1923، واستقبل بحفاوة من قبل المصريين، كذلك عاد أعضاء الحزب الوطني المبعدين إلى أوروبا.[130]

نتائج مؤتمر لوزان

المقالة الرئيسة: معاهدة لوزان

اتفقت تركيا مع الحلفاء على عقد مؤتمر دولي في لوزان، فرنسا، لإبرام الصلح مع الحكومة الوطنية التركية الجديدة بزعامة مصطفى كمال أتاتورك، لتسوية الحالة في المنطقة عامة. اتجهت الأنظار في مصر إلى ضرورة تمثيلها في هذا المؤتمر، فأصدر الحزب الوطني والوفد قرارات بإرسال وفود إلى المؤتمر. قرر الوفدان الاندماج في هيئة واحدة سميت «الوفد المصري»، وقدم الوفد إلى رئاسة المؤتمر في 21 نوفمبر 1922. انتهى المؤتمر دون أن تمثل فيه مصر بأي صفة، وتم فيه التوقيع على معاهدة الصلح – معاهدة لوزان – بين تركيا والحلفاء في 24 يوليو 1923.[131]

ملاحظات

1. ^ مقدار الجزية حينها 681,486 جنية مصري
2. ^ الجمعية التشريعية هي هيئة شبه نيابية انتهى الفصل التشريعي الأول والوحيد لها في يونيو 1914 قبيل نشوب الحرب. تم تعديلها بعد الانقلاب على الخديوي عباس حلمي في 18 أكتوبر 1914 إلى نوفمبر 1914 حتى يناير 1915، ثم أجلت مرة أخرى في 29 ديسمبر 1915 ثم تأجيل إلى 15 أبريل ثم إلى أول نوفمبر ثم أُجلت إلى أجل غير مسمى في 27 أكتوبر 1915
3. ^ مدرسة الحقوق حاليًا هي كلية الحقوق جامعة القاهرة
4. ^ المارشال اللنبي كان القائد العام للقوات البريطانية الموجودة في مصر وحضر إلى مصر في 25 مارس 1919.

5. ^ شُكلت الوزارة على النحو التالي: حسين رشدي للرئاسة وللمعارف (التربية والتعليم حاليًا)، يوسف باشا وهبة للمالية، عدلي يكن للداخلية عبد الخالق ثروت للحقانية (العدل حاليًا) جعفر والي للأوقاف أحمد مدحت يكن للزراعة حسن حسيب للأشغال والحربية والبحرية.

6. ^ تألف الوفد من: سعد زغلول، إسماعيل صدقي، حمد الباسل، محمد محمود باشا، علي شعراوي، أحمد لطفي السيد، محمد علي علوبة، عبد اللطيف المكباتي، سينوت حنا، جورج الخياط، مصطفى النحاس، حافظ عفيفي، حسين واصف، محمود أبو النصر، عبد الخالق مدكور.

7. ^ ضم الوفد أيضًا: حسين رشدي، إسماعيل صدقي، محمد شفيق، أحمد طلعت (رئيس محمة الأستئناف ويوسف سليمان ومجموعة من الموظفين.

للإطلاع على المراجع اضغط الرابط

ثورة 1919 – ويكيبيديا

PDF

mozakirat-fakhry.pdf

لقراءة الكتاب وتحميله اضغط علامة PDF

7. عن حزب الزعيم سعد زغلول "حزب الوفد الجديد"[5]

تاريخ التأسيس	1919
المؤسسون	سعد زغلول
رئيس الحزب	بهاء الدين أبو شقة[6]
الأيديولوجيا	ديمقراطية ليبرالية
الخلفية	وسط اليسار
الانحياز السياسي	وسط اليمين

[5] حزب الوفد الجديد – ويكيبيديا (wikipedia.org)

[6] تم انتخاب دكتور عبد السند يمامة رئيسا للحزب في مارس 2022 لمدة أربع سنوات.

مقر حزب الوفد الجديد بالجيزة

حزب الوفد الجديد هو حزب سياسي ليبرالي مصري،[1] يعد حزب الوفد امتدادًا لحزب الوفد المصري القديم، وهو الحزب الحاكم في مصر قبل قيام ثورة 23 يوليو 1952 والتي قامت بتغيير نظام الحكم في مصر من النظام الملكي إلى النظام الجمهوري، وألغت الثورة في يناير 1953 الأحزاب السياسية المصرية، وحلت كل الأحزاب القائمة بما فيها حزب الوفد، ولم يعد الحزب إلى نشاطه السياسي إلا سنة 1978 في عهد الرئيس المصري محمد أنور السادات بعد سماحه للتعددية الحزبية، وذلك على يد فؤاد سراج الدين، وقد اتخذ الحزب لنفسه اسم "حزب الوفد الجديد".[1]

يقع مقر حزب الوفد في مدينة الجيزة المصرية ويترأسه السيد البدوي منذ مايو 2010 بعد الانتخابات التي أجريت على رئاسة الحزب بينه وبين الرئيس السابق للحزب محمود أباظة، والتي انتهت بفوز سيد البدوي بفارق 209 صوتاً،[2] ولحزب الوفد 39 مقعد في مجلس الشعب المصري السابق، يهدف حزب الوفد إلى تحقيق العديد من المبادئ والأهداف أهمها إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية داخل مصر وتعزيز الديموقراطية، وحماية حقوق الإنسان، ودعم دور الشباب، والحفاظ على الوحدة الوطنية بين المصريين.[3]

سعد زغلول مصطفي النحاس فؤاد سراج الدين

ثورة 1919

يعد حزب الوفد الجديد امتداداً طبيعيا لحزب الوفد الذي أسسه سعد زغلول، وجاءت فكرة تأسيس الوفد عندما قرر سعد زغلول عام 1918 تشكيل وفد مصري للسفر إلى لندن للتفاوض مع الحكومة البريطانية حول جلاء القوات الإنجليزية التي كانت تحتل مصر في ذلك الوقت،4 وتشكل الوفد المصري الذي ضم كلا من سعد زغلول وعبد العزيز فهمي وعلي شعراوي وأحمد لطفي السيد وآخرين، وأطلقوا على أنفسهم "الوفد المصري" وقاموا بجمع توقيعات من أصحاب الشأن وذلك بقصد إثبات صفتهم التمثيلية وجاء في الصيغة: "نحن الموقعين على هذا قد أنبنا عنا حضرات: سعد زغلول ورفاقه في أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعي سبيلاً في استقلال مصر تطبيقاً لمبادئ الحرية والعدل التي تنشر رايتها دولة بريطانيا العظمى".5 اعتقل سعد زغلول ونفي إلى مالطا هو ومجموعة من رفاقه في 8 مارس 1919 م فانفجرت ثورة 1919 في مصر، والتي كانت من أقوى عوامل زعامة سعد زغلول والتمكين لحزب الوفد، وبقي الوفد الذي هو حزب الأغلبية، يتولى الوزارة معظم الوقت في مصر منذ عام 1924 وحتى عام 1952، ومن شخصيات حزب الوفد الذين تولوا رئاسة الوزراء سعد زغلول، عبد

الخالق ثروت، ومصطفي النحاس الذي تولى مرات عديدة رئاسة الوزارة قبل قيام ثورة يوليو 1952 والتي قامت بحل الأحزاب السياسية.

حزب الوفد بعد 1973

في أعقاب حرب أكتوبر 1973، وعقد اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل، بدأ الرئيس المصري أنور السادات ينجه تدريجياً نحو السماح بعودة التعددية الحزبية، وذلك بعدما عاشت مصر تجربة الحزب الواحد (الاتحاد الاشتراكي) لمدة تقرب من ربع قرن، فشكل السادات حزب مصر العربي الاشتراكي ليصبح الحزب الحاكم ويكون هو رئيس هذا الحزب، ونشأ معه عام 1976 حزب الأحرار والذي يمثل الاتجاه الليبرالي، وحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي والذي يمثل الاتجاه اليساري، ثم في مرحلة لاحقة شكل الرئيس السادات "الحزب الوطني الديموقراطي"، فانتقل أعضاء حزبه السابق إلى الحزب الوطني الجديد، ومع وضوح معالم التعددية الحزبية المصرية قام فؤاد سراج الدين في يناير 1978 بطلب السماح لحزب الوفد بممارسة العمل الحزبي العلني، الأمر الذي أثار استياء السادات وأجهزة الدولة الأخرى، التي شنت حملة ضد الحزب، ركزت على أن الوفد هو حزب العهد البائد والفاسد في عهد ما قبل الثورة، ولكن على الرغم من ذلك كله فقد حصل الوفد على موافقة لجنة الأحزاب لتأسيسه في 4 فبراير 1978، إلا أن استمرار الحملة الحكومية ضده، والتحذير من أنه سوف يضر التجربة الحزبية الجديدة، دفعت قادة حزب الوفد إلى إعلان تجميد الحزب طواعية. رغم أن قادة الوفد قرروا طواعية تجميد الحزب؛ منعاً لصدام كان متوقعاً مع السلطة، فقد حدثت مضايقات لقادة الوفد، كان أقصاها اعتقال "فؤاد سراج الدين" رئيس حزب الوفد الجديد، ضمن قرارات سبتمبر 1981، 6

والتي اعتقل بموجبها عشرات السياسيين المصريين، بناء على قرار من الرئيس السادات. وفي أعقاب اغتيال الرئيس السادات في أكتوبر 1981، وتولي الرئيس حسني مبارك رئاسة مصر، أطلق الرئيس مبارك سراح

جميع المعتقلين السياسيين، وقد انتهز الوفد الفرصة سريعاً، فأعلن عودته إلى العمل السياسي ووقف القرار السابق بتجميد الحزب، بيد أن هيئة قضايا الدولة المصرية رفعت دعوى قضائية بعدم جواز عودة الوفد، على اعتبار أن الحزب حل نفسه، وطعن الوفد في الحكم قائلًا إنه جمد نفسه ولم تحل الحزب، فقررت محكمة القضاء الإداري رفض دعوى الحكومة، والحكم بشرعية عودة الوفد، ليعود إلى ممارسة نشاطه السياسي بشكل رسمي في عام 1984، وفي 9 أغسطس 2000 توفي زعيم الحزب فؤاد سراج الدين وانتخب من بعده نعمان جمعة رئيسا للحزب حتى إبريل 2006، وذلك عندما حدثت صراعات داخل الحزب وانقسم إلى جبهتين واحدة مؤيدة لنعمان جمعة والأخرى مؤيدة لمحمود أباظة .

https://youtu.be/PHmGbaRw8HQ?si=Bp25c-kjzEKadjYo

https://youtu.be/KnkIYDmUbto?si=yZ7-Bs5dPzvj3HTb

8. أيامي في حزب الوفد

للتعرف على " أيامي في حزب الوفد"

اضغط الرابط التالي

أيام حزب الوفد – موقع الدكتور علي السلمي

الأستاذ محمود أباظة رئيس حزب الوفد الأسبق

https://youtu.be/jBcG31jQ9X0?si=PcJAaGsNTjHDaR_z

https://youtube.com/shorts/lDvRqQPcLcI?si=sbhhjw2phC1r6QDJ

ملحق بقراءات مهمة

سعد زغلول رؤية أخرى – المعرفة

ثـــــــــــورة 1919

صفيـــــــــــة زغلول

وجدى زين الدين يكتب: مذكرات سعد زغلول تكشف شخصية الزعيم

سقط عمدًا . . . وعاد قصدًا – بوابة الأهرام

سعد زغلول: حكاية الزعيم الذي نهض بمصر من الريف إلى ساحات السياسة العالمية

ثورة ١٩١٩ . . إرادة أمة وكفاح شعب | المصري اليوم

أمام ضريح سعد زغلول . . قيادات حزب الوفد تحيي ذكرى ثورة 1919 | مصراوى

»زي النهارده« . . عيد الجهاد 13 نوفمبر 1918 | المصري اليوم

فى ذكرى زعماء الوفد . . محطات من حياة الزعيم سعد باشا زغلول (فيديو)

منفى الزعيم . . رحلة البحث عن سعد زغلول في مالطا True Story Award -

تحدث عن الزعيم سعد زغلول وثورة 1919 – ملزمتي

صور حقيقية لثورة 1919 Egypt Online 24h -

سعد زغلـــــــــــــــــــول فى جنيف

صدى البلد داخل بيت الأمة وضريح الزعيم الراحل سعد زغلول فى ذكرى وفاته

سعد زغلول – رموز من الذاكـــــــــــرة

300274 - مذكرات سعد زغلول" : رمضان، عبد العظيم محمد" : Free Download, Borrow, and Streaming : Internet Archive.

انتهي الجزء التاسع من

"رجال كرمص . . . ومواقف لها تاريخ"

وإلى الجزء العاشر

(إن كان في العمر بقية . .)

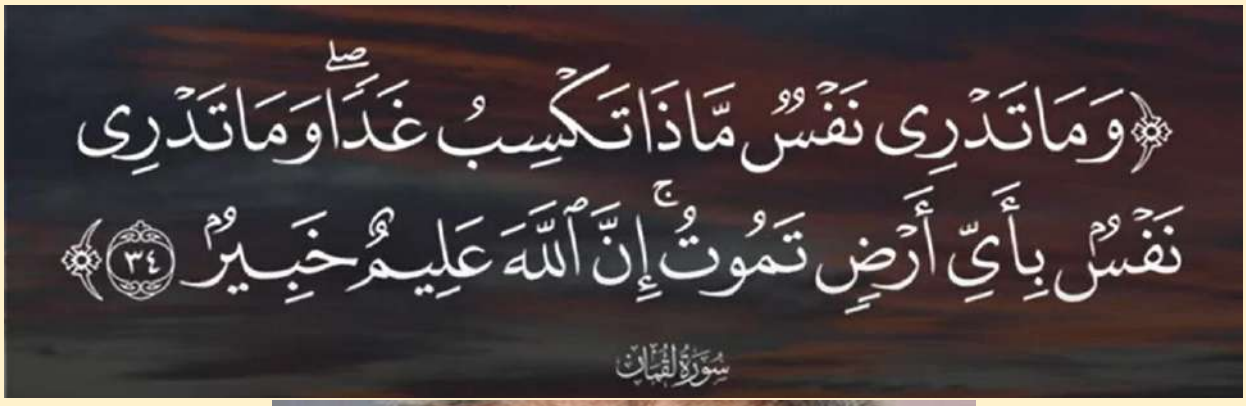

مع تحياتي . . . 28 مايو 2025

https://youtu.be/-3xdQMez640?si=YRUoypM-zsu4kmb9